تعريف بالفضاء الجمعوي

رسالتنا

الفضاء الجمعوي جمعية مغربية تأسست سنة 1996 للمساهمة في تقوية الحركة الجمعوية و النهوض بها في مجال التنمية الديمقراطية.

سعيا منه لتنمية فعالية و جودة تدخلات الحركة الجمعوية، يعمل الفضاء الجمعوي على :

- تقوية قدرات ومهارات الأطر الجمعوية ؛
- تحسين وتطوير محيط عمل الجمعيات.

أهدافنا

انطلاقا من هدفه العام المتمثل في المساهمة في رفع الحركة الجمعوية إلى مصاف الفاعل المحوري في التنمية الديمقراطية، تتمثل الأهداف.

تنمية خبرة الجمعيات وشبكات المرافعة في مجالات تدخلها بواسطة الإخبار والتكوين والتفكير	تقوية فعالية الجمعيات والشبكات وذلك عبر وضع أدوات الحكامة الجيدة رهن إشارتها وتوضيح رؤيتهاالإستراتيجية	جعل الأقطاب الجمعوية للتنمية الديموقراطية أكثر حظورا وتأثيرا على باقي الفاعلين على الصعيدين المحلي و الوطني	جعل الفضاء الجمعوي محيطا وإطارا مرجعيا لتشجيع تثمير عملية (رأسملية) التجارب و الممارسات الجيدة في مجالات التنظيم و التدبير والمرافعة

من أجل تنمية ديمقراطية

لماذا الجامعة الموضوعاتية للفضاء الجمعوي ؟

المرجعية التنظيمية والمؤسساتية :

1 - تمثل أولا تقريب الرؤى والتصورات بين أعضاء الفضاء الجمعوي وتقوية التفاعل مع المحيط

2 - تجديد هياكل الفضاء الجمعوي والقاضية بالعمل أو بالتفكير حول قضايا عامة وأساسية مستمدة من مجموعة من التشخيصات والتحليلات لواقع العمل الجمعوي، وأساسا الفضاء الجمعوي، الذي كانت دوما تنبثق عن نقاشاته مجموعة من المواضيع والقضايا العامة أو العرضانية منها : مفهوم التنمية الديمقراطية بالمغرب.

3 - وثالثا انبثق هذا النقاش من خلال النقاشات المتولدة داخل أعمال الأقطاب الجهوية.

4 - وكذلك على إثر الاقتراح و النقاشات التي دارت داخل أعمال المجلس الإداري المنعقد في 04 يوليوز2009 بالرباط حول تنظيم الجامعات الموضوعاتية موازية لأعمال المجالس الإدارية من خلال اقتراح مجموعة من المواضيع التي خصصت لها لجن للتداول حولها.

الداعي المعرفي :

ينطلق من اعتبار أن مواضيع التنمية الديمقراطية بالمغرب حاضر في الاختيارات والرهانات السياسية للفضاء الجمعوي الذي يتمثل أساسا في :

- تطوير الممارسة الجمعوية من جهة، وخلق قيم جديدة داخله التي ترتكز بالأساس على الحكامة الجيدة بحيث تجعل وستجعل من الفضاء الجمعوي قوة

اقتراحيه أكثر فاعلية.

- ومن هذا المنطلق تبدوا أهمية نشر وتوسيع ثقافة مفهوم التنمية الديمقراطية بالمغرب من خلال أدواة وآليات بيداغوجية ومعرفية تستهدف كل الفاعلين والمتدخلين من أجل المساهمة في بناء المشروع المجتمعي الحداثي.

الهدف العام:

تعميق التفكير و تحديد المرجعيات المعرفية لقضايا التنمية الديمقراطية في المغرب من أجل توضيح الرؤية وبيان مدا ارتباطها بالممارسات و إشكالات تطور العمل الجمعوي.

الأهداف الخاصة:

1 - تبادل الأراء و المعلومات و الخبرات بين أعضاء المجلس الإداري حول قضايا من مفهوم التنمية الديمقراطية وتوسيع النقاش حولها لفائدة هيأت المجتمع المدني وباقي الفاعلين

2 - خلق وتطوير فضاءات للحوار والنقاش، وتأهيل أعضاء المجلس الإداري وممثلي الأقطاب الجهوية عبر تداول المعلومات فيما بينهم تساعد في تحديد الرؤية حول مفهوم وقضايا التنمية الديمقراطية ليصبحوا أكثر فعالية.

3 – جعل الأعضاء وممثلي الأقطاب الجهوية متمكنين من المفاهيم والآليات من أجل تجسيدها داخل حقلهم الجمعوي

ثم تنظيم خلال الفترة هذه جامعتان موضوعيتان :

- «تمفصل المقاربات [مقاربة النوع، المقاربة الحقوقية والمقاربة التشاركية] من اجل اثر قوي لبرامج التنمية الديموقراطية».

- «الجهوية والتنمية الديموقراطية : مهام وادوار الجمعيات»

وسيتم تنظيم الجامعة الموضوعاتية الثالثة يوم 03 و 04 يوليوز 10 حول موضوع :

- «الحقوق الثقافية والتنمية الديمقراطية : أية مساهمة لمنظمات المجتمع المدني؟»

المحتـــويـــات

الجهوية و التنمية الديمقراطية : مهام و أدوار الجمعيات

(أنس الحسناوي) 9

من أجل جهوية سياسية (علي الطبجي) 13

I محاولة من أجل الفهم والاستيعاب..... 13

II علاقة المركز بالمحيط : «التجربة المغربية» من الوصاية السياسية إلى الاستبداد السياسي..... 14

III من أجل جهوية سياسية 15

المدخل السياسي والدستوري..... 16

المدخل المرجعي..... 17

الأسس الثقافية للجهوية الموسعة (حمد عصيد)..... 19

1) الخصوصية المنفتحة كأساس للتقسيم الجهوي 21

2) التاريخ الاجتماعي المحلي..... 22

3) جهوية النظام التربوي 23

4) جهوية الإعلام والاتصال..... 24

5) رعاية التراث الثقافي جهويا..... 26

بعض جوانب واقع الجهوية بالمغرب والأولويات الأساسية الممكنة الموجهة لجهوية فاعلة من منظور جمعوي (نوال أسلمان) 29

الجهوية الراهن والرهان 29

بعض عناصر سياق الجهوية بالمغرب 30

بعض الإشكاليات الجهوية من وجهة نظر الفاعل الجمعوي 30

بعض إكراهات وعوائق الجهوية 31

بعض الموجهات الأساسية لجهوية فاعلة 32

الحكامة الرشيدة المحلية 32

الاختلالات ومظاهر القصور والتي تعيق أو تحد من الحكامة الجيدة المحلية 33

المشاركة المواطنة 35

التنسيق المؤسساتي الإستراتيجي 35

أي نموذج جهوي لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية (د. النهري) 37

المناقشات العامة : خلاصات السلسلة الاولى من تدخلات المشاركين في اشغال الجامعة الموضوعاتية 40

الجهة الموسعة في مرحلة عمل النمل (تعقيب الاستاذ أحمد الخمسي) 42

المناقشات العامة : خلاصات السلسلة الثانية من تدخلات المشاركين 54

تعقيب حسن بنعدادة (ناشط جمعوي) 55

المناقشات العامة : خلاصات السلسلة الثالثة من تدخلات المشاركين 60

تعقيب نعيمة بنواكريم (ناشطة جمعوية) 62

المناقشات العامة : خلاصات السلسلة الاخيرة من النقاش تعقيبات المتدخلين 64

مذكرة النسيج الجمعوي حول مشروع الجهوية

من أجل جهوية ديمقراطية، تنموية وضامنة لمشاركة الجمعيات.... 68

1- ديباجة 68

2 - أسس الجهوية 70

3 - المقاربات 72

4 - مرتكزات التقطيع الجهوي 74

5 - بعد الهوية في المشروع الجهوي 76

6 - مركزية النوع الاجتماعي 77

7 - الحاجة إلى إشراك الحركة الجمعوية 78

الجهوية و التنمية الديمقراطية
مهام و أدوار الجمعيات

أنس الحسناوي

رئيس الفضاء الجمعوي

تحية طيبة للحضور الكريم الذي لبى دعوة الفضاء الجمعوي لهذا اللقاء الذي يندرج في برنامج انفتاحه على الجمعيات داخل الجهات من جهة و تطوير التفكير معها بمشاركة أعضاء المجلس الإداري من جهة ثانية، و ذلك حول المحاور الموضوعاتية ذات الراهنية و المدرجة في استراتجية الفضاء الجمعوي.

ومن ضمن هذه المحاور موضوع «الأقطاب الجمعوية الجهوية»، والذي انطلق العمل فيه منذ حوالي سنة ونصف. غير أن ما لوحظ هو الحاجة للحظات للتفكير العمومي التي تسمح بأن نتقاسم مع الفاعلات والفاعلين الجمعويين الأساسيين اختياراتنا الإستراتيجية .

و في البداية أود الإشارة إلى ملاحظتين :

1 - اعتبار تعاطينا مع مسألة الجهوية أمرا يندرج في سياق العمل الذي نقوم به كتنظيمات جمعوية فرديا أو جماعيا خلال السنوات الماضية و في محطات مختلفة موضوعاتية أو جغرافية. و بالتالي فإن مواصلة هذا العمل اليوم ليس انفعالا لحظيا عابرا لتبليغ رسالة محدودة الأثر و المدى بقدر ما هو امتداد للرصيد المنجز مع ما يتطلب ذلك من يقظة لتطويره مستقبلا.

2 - التأكيد على أن هذه اللحظة لا تعدو أن تكون سوى محطة من العمل التي لا ندعي نسعى من خلالها صياغة بعض الأسس و المبادئ التي نرتئي وجوب اعتمادها في سياق التفكير والهندسة و التفعيل للجهوية مفهوما و ممارسة.

و بالعودة لموضوع جامعتنا، فإننا نرى أن الجهوية تعكس تصورا سياسيا و منهجا للتدبير يهم المواطنات و المواطنين في المبدأ و النهاية، كما يستدعي التداول في شأنها استحضار مرجعيات معرفية متنوعة و تمثل الطبيعة المركبة و المتعددة الأبعاد لها، و التي تغذيها المصالح و المصالح المتضاربة.

ومن ثمة يصبح من الضروري بالنسبة للحركة الجمعوية الديمقراطية أن تحدد المداخل الأساسية للتداول في شأنها. على أن يكون العنوان المركزي لهذه المداخل هو الأفق الديمقراطي الذي نريده للمجتمع و للدولة،

وتتمثل أحد أهم أسس هذا الأفق في احترام و حماية حقوق المواطنين و المواطنات أفرادا و جماعات، سواء كانت :

حقوقا سياسية و مدنية، مع ما يترتب عن ذلك من ضمان للحريات الأساسية من تعبير و تجمع و تأسيس للجمعيات،

أو حقوقا اقتصادية و اجتماعية و ثقافية ، تجد تجلياتها في ضمان الحق في التوفر على الموارد الاقتصادية و الخدمات الاجتماعية المؤسستين على مبدأي التوزيع العادل للثروات و تكافؤ الفرص، وفي احترام الخصوصيات اللغوية و الثقافية و التاريخية للجهة، مع ما يضمن في ذات الحين حماية التعددية و التنوع،

أو حقا في التنمية، متمثلا في صيانة و حماية الثروات للأجيال الحالية و المقبلة.

كما أن هذا المطمح الديمقراطي يرتكز على ضمان حكامة جيدة وجدية للمجال الترابي الذي تنعكس على أرضه بامتياز الإرادة الحقيقية في صون الحقوق. و في هذا الباب تطرح إشكالية العلاقة فيما بين السلطات و الآليات القانونية و التنظيمية التي تحكمها و مدى احترام الإرادة الشعبية في اختيار من يسهر على رعاية حقوقها و أهليته لذلك و عن مدى نجاعة و مصداقية أداء هذه السلطات بالنظر للصلاحيات المخولة للجهاز الإداري من جهة و الجهاز المنتخب من جهة ثانية و منهجية اختياره.

و يرتبط هذا المطلب كذلك بتوفير شروط و مقومات المجتمع المتضامن داخل كل جهة على حذا، و في ما بين الجهات. الأمر الذي تترجمه الرؤية المندمجة للتنمية المجالية و في انسجام الوحدة الجهوية و تناغم التقطيع الترابي.

ودعما لكل ما سبق فإن ضمان اتجاه هذا البناء يستدعي العودة للأطر و المراجع القانونية مراجعة و تقويما، بدءا بالدستور و انتهاء بالميثاق الجماعي لترجمة هده المداخل الأساسية.

و باعتبار الجمعيات إحدى أطراف التنمية المحلية الأكثر ارتباطا و قربا من المواطنين و انسجاما مع رؤيتنا لدور الحركة الجمعوية كفاعل لا محيد عنه من أجل تنمية ديمقراطية، فإن سعينا إلى تشكيل حركة جمعوية مؤثرة و فعالة و ذات خبرة يتطلب منا الوقوف على الشروط الواجب توفرها للعب أدوارها محليا، ولهذه الغاية نحن في حاجة اليوم إلى :

التباحث حول الآليات التنظيمية للجهوية التي تضمن للفاعل الجمعوي المساهمة في دعم و تأسيس التنمية الديمقراطية ومشاركة المواطنين في تدبير الشأن المحلي

تحديد الأدوار التي يجب أن يضطلع بها الفاعل الجمعوي في الهياكل التشاورية والتنسيقية للجهوية

إبداء الموقف من طبيعة التقطيع الترابي المرتقب للجهوية تيسيرا لدور الفاعل الجمعوي،

بلورة تصورنا حول الهيئات التنسيقية للعمل الجمعوي محليا في ارتباطها الممكن مع الإطار الوطني و منهجية تأسيسه

الوقوف على مبادئ و قيم الإدارة الرشيدة داخل الجمعيات بما تعنيه من استقلالية و تداول على المسؤولية و شفافية و تقديم للحساب وديمقراطية داخلية و نجاعة على مستوى التدخل ،

تسطير برنامج للترافع حول ضمان حرية العمل الجمعوي محليا و الإقرار الصريح بأدوار الجمعيات على مستوى التنمية المحلية مع ما يعنيه ذلك من تحديد قانوني للإطار الذي يسمح للجمعيات بالمشاركة في تدبير الشأن العام وتفعيل الديمقراطية التشاركية و ما يترتب عنه من ضمان للتمويل العمومي للجمعيات.

تلكم بعض الأفكار والمحاور التي نود التباحث فيما بيننا حولها بمساهمة و تنشيط الأساتذة و الفاعلين الذين لبوا دعوة الفضاء الجمعوي مشكورين.

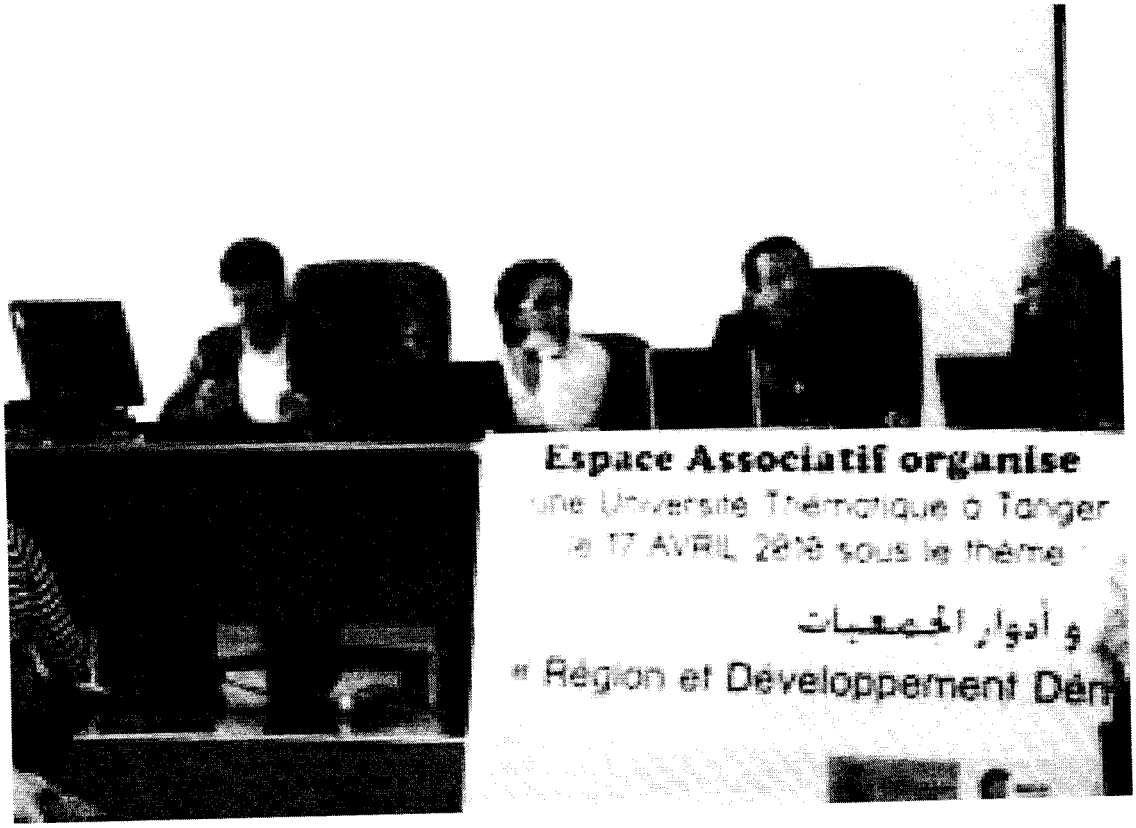

من أجل جهوية سياسية

علي الطبجي
منسق عام للمنتدى المتوسطي للمواطنة بشمال المغرب

أصبح نقاش الجهوية اليوم يحتل مكانة مهمة في الخطاب السياسي المغربي خاصة بعد الخطابات الملكية المتتالية في هذا الشأن، كما أصبح يتصدر جدول أعمال جهات متعددة حزبية وأكاديمية اعتادت أن تجعل من الخطابات الملكية موضة إلى درجة التمييع. كتابات تحت الطلب دون الوقوف عند الغايات الكبرى المرتبطة بالموضوع وربطها بسياقات دولية سابقة في التاريخ المعاصر استطاعت معها كيانات سياسية أن تضمن السيادة الشعبية لمكوناتها الثقافية على المجال الجغرافي دون أدنى حرج قد يطرح علاقة بمجموعة من الباراديغمات التي شكلت وتشكل اليوم خلفية مرجعية لبناء شكل محدد للدولة. كما شكلت في نفس الآن معيقا لإعادة النظر في أي تحول أو أية نظرة نقدية لشكل الدولة و إمكانية تطورها من الشكل البسيط إلى الشكل المركب أو ما بات يصطلح عليه اليوم بدولة الجهات أو الدولة الفدرالية على غرار مجموعة من التجارب الأوربية وخاصة التجربة الإسبانية والألمانية والبلجيكية.

I محاولة من أجل الفهم والاستيعاب

من العبث استحضار مفهوم محدد للجهوية ضمن إشكالية للتعريف دون ربط الموضوع بسياسة إعداد التراب الوطني، ذلك أن الجهوية هي تمظهر معين لسياسة تقسيم التراب باعتباره مكونا من مكونات الدولة. وهي عندما تلجأ إلى تقطيع التراب تكون بصدد تنظيم نفسها وتنظيم المجال.

غير أن الموضوع يتجاوز حدود ما هو تقني وسطحي لينفذ إلى ما هو أعمق. إن عملية إعداد المجال وتقسيمه إلى جهات لم تكن في يوم من الأيام عملية بريئة ومحايدة أو حتى تعبيرا عن المصلحة الوطنية، بقدر ما كانت دائما تعبيرا عن إستراتيجية المركز تجاه المحيط. إنها نظرة مركزية وأحادية البعد في نفس الآن لتقسيم السلط بين المركز والمحيط في إطار ما يمكن أن يصطلح عليه بالتدبير المفوض لمجموعة من الاختصاصات أو الصلاحيات.

من هذا المنطلق، يمكن القول إن وراء كل تنظيم وإنتاج للمجال هناك تنظيم وإنتاج لهيمنة اجتماعية / سياسية. والحديث عن المجال هو حديث ضمني عن السلطة، وأي تقطيع أو تنظيم للمجال هو محاولة لبسط السيادة على هذا الأخير.

لا براءة إذن ولا حياد وإنما خلفية مرجعية يلعب فيها السياسي دورا حاسما في تقسيم الأدوار وتوزيعها بين المركز والمحيط / الجهات، كما تلعب المعايير المعتمدة للتقطيع دورا محددا لطبيعة الجهوية المبتغاة وحدود اختصاصاتها وصلاحياتها.

II علاقة المركز بالمحيط: «التجربة المغربية» من الوصاية السياسية إلى الاستبداد السياسي.

قد يتفهم الباحث طبيعة العلاقة المغرقة في المركزية كآلية لاحتكار السلطة والثروة بين المركز والمحيط / الجهة بالمغرب، على اعتبار استئثار أقلية - ممثلة في بعض العائلات الأرستقراطية - منذ فجر الاستقلال بمستوى دراسي وخبرة حزبية و سياسية مؤهلة لتقلد مقاليد السلطة على مستوى المركز مقابل انتشار الأمية «كمعيق» لإمكانية إشراك الجهات واقتسام السلطة معها. إنه المبرر الذي على قدر سطحيته سمح للمركز بفرض نوع من الوصاية السياسية أعاقت إلى حد كبير -وعلى مدى ما يناهز نصف قرن من الزمن- تمتع الجهة بالمغرب بصلاحيات تمكنها من ممارسة السيادة الحقيقية على المجال التابع لها.

وعلى الرغم من التحولات التي عرفها المغرب، حيث لم تعد المعرفة حكرا على أقلية معلومة، إضافة إلى دسترة التعددية الحزبية وما أتاحته من فتح الآفاق أمام شرائح اجتماعية مختلفة لاكتساب الحس والوعي اللازمين والمؤهلين للتدبير الذاتي للشأن المحلي، فإن وضع السيطرة والهيمنة السياسية للمركز على باقي الجهات بالمغرب ظل على ما هو عليه. بل ويمكن القول إن تطور الجهوية بالمغرب ظل يراوح نفسه منذ نصف قرن من الزمن، حيث لم تتجاوز في عمقها الحدود التقنية والإدارية. هذا في الوقت الذي انتقل فيه النقاش بالمملكة البلجيكية وفي ظرف أربعين سنة من الدولة المركزية إلى الجهوية السياسية وصولا إلى الدولة الفدرالية في بحث مستمر عن أنجع السبل للجواب على حق الفلامان في تدبير شؤونهم وتقرير مصيرهم في ظل الوحدة الوطنية.

إن اقتسام المعرفة والخبرة والكفاءة والحس والوعي السياسيين بالمغرب بين مختلف الشرائح الاجتماعية لم يوازيه كما لم يرافقه اقتسام للسلطة مع المحيط. بل مجرد اختصاصات لا تساعد على إحداث تحول نوعي في طبيعة الدولة وانتقالها من الدولة البسيطة إلى دولة الجهات.

كان المركز قد راكم من السلطة ومن المصالح ما لا يسمح له باقتسامها مع الآخر حتى و لو كان هذا الآخر جزءا منه أي الجهة. وليس المركز إلا لوبيات وعائلات أرستقراطية، اقتصادية بتعبيرات سياسية. وهي بتعنتها وجنوحها نحو إعادة إنتاج نفس الوضع إنما تعمل على فرض نوع من الاستبداد السياسي باسم الوحدة الترابية والسيادة الوطنية... وغيرهما من الشعارات التي لا تتجاوز حدود دور الإيديولوجيا في إقناع المحيط / الجهة بأهمية المركز وضرورته ودوره في تأمين الاستقرار والأمن لجميع المواطنين!!!

III من أجل جهوية سياسية

تعتبر الجهوية السياسية أرقى مستوى من مستويات اللامركزية الترابية في إطار الدولة الموحدة دون الوصول إلى مستوى الدولة الفدرالية التي تتوفر فيها الجهة على سيادتها التامة مع احترام القوانين الاتحادية. فالجهة في ظل الجهوية

السياسية تتمتع بسلطات سياسية هامة كما تحتل مكانة متميزة داخل التنظيم الإداري والسياسي، وهي بذلك تتقاسم مع السلطة المركزية الوظائف السياسية في الميدان التشريعي والتنظيمي كما أن قواعد الجهوية السياسية تكون محددة دستوريا.

ومن المؤكد أن الشكل الحالي للجهوية بالمغرب لم يعد يتناسب لا مع تطور الحياة العصرية، ولا مع تحولات المجتمع المغربي من جهة ثانية، كما لم يعد يتناسب مع مفهوم وظيفة الدولة من جهة ثالثة.

ولعل تبني مطلب الجهوية السياسية اليوم يأتي في سياق :

1. الجواب على واقع التعدد الثقافي بالمغرب بمنح المكونات الثقافية شكلا من أشكال التدبير الذاتي للشأن المحلي بتوسيع صلاحيات الجهة إلى صلاحيات تنفيذية وتشريعية.

2. الجواب على واقع الاختلالات البيجهوية وتأهيل الجهات إلى أقطاب اقتصادية قادرة على تحقيق نوع من الاستقلالية عن المركز وإشراكها في كل القرارات ذات الصلة بالتنمية والديمقراطية وحقوق الإنسان.

3. إعطاء الجهة سلطة سياسية حقيقية متميزة عن سلطة الدولة.

4. إيجاد حل سياسي، موضوعي، واقعي ومتوازن لقضية الصحراء. والإقلاع عن الحلول التمييزية بين مختلف مكونات الشعب المغربي.

إن بلوغ هذه المرامي يقتضي مدخلين أساسيين :

المدخل السياسي والدستوري

أساسه تخليق المشهد السياسي المؤهل لتعاقد بين مختلف المكونات السياسية والقاضي بإصلاح دستوري يكرس السيادة والسلطة للشعب المغربي بتفويضها للجهات التاريخية تمارسها عبر أجهزة منتخبة وذات صلاحيات تنفيذية وتشريعية تمكنها من بسط السيادة واتخاذ القرار مع وضع الضمانات اللازمة لذلك.

المدخل المرجعي

أساسه إعادة النظر في مضمون مجموعة من المفاهيم التي شكلت خلفية للخطاب السياسي المغربي من قبيل :

- مفهوم الوحدة الترابية.
- مفهوم الوحدة الوطنية.
- مفهوم السيادة الوطنية.
- مفهوم الأمة المغربية.
- مفهوم الدولة القومية...

وذلك بتفكيكها وإعادة صياغتها بما يضمن انفتاح المضمون وملاءمته مع مستجدات الوضع السياسي الداخلي والخارجي وإتاحته فرصة الانتقال إلى دولة الجهات دون المس بوحدة الدولة. فأي مفهوم إذن للوحدة الوطنية والسيادة الوطنية في ظل دولة الجهات؟ تلك هي الأسئلة المفقودة التي لم تعرف طريقها للتداول بعد.

لقد صارت الجهوية السياسية اليوم آلية لضمان وحدة الدولة العصرية وذلك من خلال اعترافها بذاتية المجتمعات أو المكونات المحلية التي قد تكون أقليات سياسية أو عرقية، كما قد تشكل مكونا ثقافيا كما هو الشأن بالنسبة للمغرب سواء تعلق الأمر بالمكون الصحراوي أو الأمازيغي في إطار من التضامن والانسجام الوطنيين، لهذا نجد أن الدول التي عانت من المركزية الشديدة في التسيير والحكم هي التي تبنت أرقى أشكال الجهوية العصرية كإسبانيا وإيطاليا وألمانيا.

إن جهوية تصبو إلى لعب دور سياسي يعبر عن مصالح مكونات ثقافية مغربية تنبني بالضرورة على استحضار معايير محددة لتقطيع التراب يكون من بين أهم أهدافها تحقيق عدالة مجالية بمكوناتها الثقافية والاقتصادية والتاريخية وغيرها من المعايير اللازمة لبناء الجهوية السياسية. وعليه فإن ثلاثة معايير عامة تبدو ضرورية ومفتاحا لذلك :

- المعيار السوسيوثقافي.

- المعيار الثاريخي.
- المعيار الاقتصادي.

وذلك في مقابل المعايير المعتمدة في التجارب السابقة والتي قامت بالأساس على خلفية أمنية وتحكمية خوفا من على أي «انفلات أمني» بالإضافة إلى اعتماد رؤية قاصرة عن استيعاب مفهوم شامل للتنمية.

إلى أي حد إذن يمكن للنموذج المغربي الحالي في مجال الجهوية أن يخضع للمراجعة وأن يتقدم إلى الأمام في ظل التنوع السوسيوثقافي للبلاد وعلى ضوء الأسس السالفة الذكر أعلاه إعمالا للمصالح المشتركة والمتوازنة بين المركز والمحيط من جهة والتطورات الحاصلة على المستوى الدولي في هذا المجال من جهة أخرى.

نعتقد أن سؤال إنتاج الثروة وإعادة توزيعها لتحسين مؤشرات التنمية البشرية من جهة و إشكالية توزيع السلط بين العاصمة وباقي الجهات بقدر ما يظلان من الأسئلة الكبرى المطروحة على أي مشروع جهوي مرتقب بقدر ما يشكلان جزءا من الجواب على ضرورة المراجعة الشاملة لطبيعة الجهة والدولة نفسها ومعهما الفكر السياسي الذي أطر مرحلة من مراحل التاريخ السياسي المغربي دون أن يشكل جوابا حقيقيا على قضايا التنمية والديمقراطية وحقوق الإنسان.

الأسس الثقافية للجهوية الموسعة

أحمد عصيد
باحث

يطرح موضوع الجهوية الموسعة تحديا كبيرا على النخب السياسية والمدنية المغربية، حيث يدعوهم جميعا إلى التفكير بشكل مختلف في مغرب ممكن خارج النموذج التقليدي للدولة الوطنية المركزية، وهو أمر من الصعوبة بمكان إذا علمنا بأن معظم هذه النخب قد تربت على مدى نصف قرن على ثوابت الدولة المركزية وبديهياتها السياسية والإيديولوجية، أي أنّ معظم الفاعلين الرئيسيين هم بشكل أو بآخر أبناء «الجاكوبينيزم»الفكراليعقوبي ، وخاصة منهم المثقفون.

ومن المفارقات أنّ ضعف إلمام نخبنا بموضوع الجهوية الموسعة والمتقدمة، ومحدودية الطروحات التي بلورتها حتى الآن بهذا الصدد، والتي عكستها الأحزاب السياسية التي تقدمت بمقترحاتها إلى اللجنة الاستشارية المكلفة بالموضوع، لا يتلاءم مع واقع التردي العام في شتى القطاعات الذي ترجع أسبابه العميقة إلى التمركز المفرط للدولة، وهذا معناه أن الطبقة السياسية المغربية والنخب المدنية ظلت تحاول إيجاد الحلول للمشاكل المطروحة والأزمات المتلاحقة من داخل النسق السياسي نفسه الذي كان مسؤولا عنها.

ولعلّ المشكل لا ينحصر هاهنا في مدى قدرة النخب المغربية على استيعاب التحديات الجديدة والتفكير فيها، بل يخصّ أيضا ـ وهذا أمر على قدر كبير من الأهمية ـ مدى قدرتها على تأطير الساكنة وتحسيسها بأهمية المشروع الجديد وإعدادها للانخراط فيه، هذا إذا افترضنا توفر إرادة فعلية لدى السلطة لإقرار جهوية موسعة حقيقية، وإن لم يكن الأمر يتعلق فقط بتدبير سياسي ظرفي لملف الصحراء الذي اعتبر منطلقا لهذا النقاش بعد مبادرة الملك باقتراح الحكم الذاتي كحل سياسي لهذه القضية.

إن أولى المنطلقات في اعتقادي لإنجاح سياسة جهوية موسعة بالمغرب تبدأ من الجهات ذاتها، بإشراك أكبر قدر من المواطنين في هذا الورش الكبير والهام بالنسبة لمستقبل المغرب، فمعضلتنا اليوم في هذه المرحلة من تاريخنا تكاد تتلخص في أننا «نخبة في حالة شرود»، حيث مضينا قدما في معالجة تفاصيل إشكاليات التحديث والدمقرطة تاركين المجتمع وراء ظهورنا تؤطره قوى التقليد في إطار نزعة نكوصية مناقضة لقيم الديمقراطية. وهذا ما يجعل أولى الأولويات العمل في عمق المجتمع من أجل تغيير العقليات، وجعل النسبة العظمى من المواطنين على بينة من الرهانات الحالية، ومنخرطة في الدينامية الجديدة المطلوبة لإنجاح الانتقال نحو الديمقراطية.

ثاني المنطلقات أن تكون ثمة قناعة مبدئية بإمكان الانتقال مع الجهوية الموسعة إلى نموذج للدولة مغاير لنموذج الدولة الوطنية المتمركز، ذلك أن عدم وجود استعداد مبدئي لهذا الإنتقال، واستمرار التشبث بـ«ثوابت» النموذج السابق سيؤدي حتما إلى الالتفاف على سياسة الجهوية وتحجيمها ثم خنقها دون أن تعطي الثمار المرجوة.

وثالث المنطلقات هو ملحاحية اعتماد العنصر الثقافي في مشروع الجهوية الموسعة كعنصر جوهري بجانب العناصر التي تحظى بالأولوية، حيث يلاحظ في النقاش الدائر حول الجهوية منذ شهور أنّ المتناظرين يميلون إلى التركيز في نقاشهم على أسباب التنمية المادية في الجوانب الاقتصادية المالية والإدارية والتقطيع الجغرافي الخ.. وهو ما يظهر تبرم الناس من التهميش الاقتصادي الخطير لعدد كبير من الجهات التي ظلت مدة غير يسيرة خارج المشروع الوطني للتنمية، كما يظهر أيضا مقدار تهميش الثقافي وهامشيته في مشاريع الدولة.

ونرى بهذا الصدد أنّ من المعضلات الكبرى للدولة المغربية حاليا عدم القدرة على البث عبر نقاش متعدد المستويات في «هويتها»، وهو ما يمكن أن يسائل الثقافة الرسمية عن مدى توفيرها للأسس العميقة للديمقراطية في النفوس والأذهان والقيم، ذلك أن الثقافة لا تطرح إلا عندما تتوفر الإرادة الواضحة لخدمة الإنسان باعتباره قيمة القيم، ولكونه غاية في ذاته أي كائنا ذا «كرامة».

في هذا الصدد سأحاول أن أركز في موضوع الجهوية على الأسس الثقافية التي عادة ما يتمّ إغفالها، والتي في حالة عدم توفرها سيظل مشروع الجهوية مجرد تقنيات إجرائية بدون «روح»، مما قد يفرغ الجهوية من معناها العميق، ذلك لأن الجهة ليست مجرد امتداد مادي بل هي أيضا شخصية ثقافية وعبقرية تأسست في التاريخ.

1) الخصوصية المنفتحة كأساس للتقسيم الجهوي :

تتحدّد الجهة ثقافيا من خلال مجموعة من الخصوصيات الثقافية واللغوية الغالبة في النسيج الاجتماعي للجهة، ونقول الغالبة لأنه لا توجد جهة في المغرب يمكن القول عنها إنها ذات ثقافة «خالصة»، غير أن التخوف الذي يعبر عنه السياسيون هو في أن تتحول الجهة عبر تكريس الخصوصيات السوسيوثقافية إلى غيتو Ghetto مغلق يقوم على بعث النعرات القبلية المضادة للوحدة الوطنية الجامعة. والحقيقة أن الخصوصية نوعان اثنان : خصوصية منفتحة وخصوصية مغلقة، والفارق بينهما أن الأولى تفاعلية تعيش جدلا عميقا بين مكوناتها وباقي المكونات الأخرى عبر دينامية الأخذ والعطاء الذي يشكل مصدر اغتناء وإغناء، بينما تنزع الثانية نحوالتقوقع والعزلة ونبذ الآخر والخوف من «الاختراق»، مما يؤدّي إلى إضعافها بسبب وقوعها في الجمود والعزلة.

إنّ جدل الجهوي والوطني والكوني يتحقق عبر هذه الهوية المنفتحة التي تتداخل فيها عناصر إنسانية بين هذه المستويات الثلاثة، حيث يشعر المواطن بتراتبية الانتماء إلى الجهة وإلى الوطن وإلى الإنسانية عبر قيم تتبادل الأخذ والعطاء بشكل عميق، بسبب توفرها على نفس العناصر الإنسانية التي تتخذ تلوينات مختلفة لكنها لا تفقد طابعها الإنساني.

يتضح مما سبق أنّ الخصوصية الثقافية بمعناها المنفتح والتفاعلي عامل نهضة حقيقي بالنسبة للجهة، لأنها تمكن من تقوية اللحام الاجتماعي والانسجام المطلوب بين السكان في إطار الجهة، وهي الروابط التي تشكل دينامو الإنتاجية الاجتماعية المحققة للتنمية.

يجعل هذا من الخصوصية الثقافية أحد المنطلقات العقلانية للتقسيم الجهوي الأمثل، خاصة إذا كان الهدف من الجهوية الموسعة هو إنجاح مشاريع التنمية بشكل أفضل، وهو ما سيسمح بتجاوز التقسيم الجهوي الحالي (16 جهة) المبني على هواجس أمنية ضيقة، وإفساح المجال للجهات التاريخية التي قد لا يتعدى عددها ست جهات كبرى.

2) التاريخ الاجتماعي المحلي :

من البديهي أنّ إقرار جهوية موسعة، والذي من شأنه أن يتجاوز عوائق وحدود الدولة المركزية، سيتطلب قراءة جديدة لتاريخ المغرب خارج الرواية الرسمية للتاريخ، هذه الأخيرة التي كانت تمر من العاصمة نحو الجهات عبر القنوات التي تحتكرها السلطة (التعليم، الإعلام، الخطب الرسمية، الإدارة)، والتي كانت تهدف إلى تقوية شرعية السلطة عبر التركيز على معطيات ورموز وإخفاء أخرى وتغييبها. إنّ الحاجة إلى رواية معينة للتاريخ إنما تكون مُلحة في غياب الآليات الديمقراطية أوفي حالة هشاشتها، بينما يقتضي الانتقال إلى الجهوية الموسعة، التي هي أحد أشكال التدبير الديمقراطي المعقلن، التخلي عن الشرعية القائمة على انتقاء عناصر تاريخية أو صناعة رموز الهوية حسب حاجات الدولة المركزية، واعتماد التاريخ الاجتماعي المحلي الذي من شأنه أن يُعرّف بالجهات بشكل أكثر عمقا ووضوحا، ويسمح بإعادة كتابة تاريخ المغرب انطلاقا من الجهات، فإذا كانت لسياسة المركزية التأحيدية حاجاتها، فإن للديمقراطية التعددية حاجاتها أيضا، وأولها المعرفة.

ومعلوم أن من شأن التاريخ الاجتماعي المحلي أن يعيد الاعتبار لرموز الجهات وأبطالها وشخصياتها التاريخية وأعلامها وتوبونيمياها الأصلية، وهو عمل من شأنه أن يعمق المعرفة بالجهة والاعتزاز بالانتماء إليها، وعبرها بالانتماء إلى المغرب، كما أنّ من شأن هذه الدينامية أن تخلق مناخا ثقافيا حيويا عماده البحث والاكتشاف والتجديد.

لقد ظهر ت هذه الرؤية في وقت مبكر لدى بعض أعضاء النخبة المغربية منذ فترة

الحماية وفجر الاستقلال، وكان منشأها الغيرة ونعرة الانتماء إلى جهة أو مدينة، فألّف المختار السوسي «المعسول» في تاريخ سوس، وكتب محمد داوود عن تاريخ تطوان، وعبد الرحمان بن زيدان عن تاريخ مكناس والصديقي عن الصويرة الخ.. غير أن الدولة المركزية التي تأسست على النمط اليعقوبي الفرنسي جعل هذا الاهتمام بالتاريخ المحلي يتوارى وراء هموم تقوية رموز الدولة المركزية، وأصبحت الجهات هوامش لمركز محظوظ، وأضحى الاهتمام بها مضيعة للوقت وعملا لا طائل من ورائه في سوق الممتلكات الرمزية الذي وضع الأشياء في تراتبية تخضع لأولوياته الخاصة.

وفي إطار التوجهات الجديدة نحو جهوية موسعة سيكون بعث هذه الروح الإيجابية التي تحسن الربط بين ما هو محلي وجهوي وما هو وطني جامع، أمرا ضروريا.

لقد آن الأوان أن نعيد للجهات شخصيتها الثقافية التي ترسخت على مدى قرون طويلة، وأصبحت تمثل بصيغة ما «عبقريتها»، والتي تميزت بتجارب فريدة في الديمقراطية المحلية في السياق التقليدي، وأن نمنحها إمكانية الإسهام التنموي في سياق جديد هو السياق العصري الديمقراطي الذي يتجاوز القبيلة إلى المفهوم الحديث للجهة، كما يتجاوز الروابط التقليدية إلى الرهانات التنموية الحالية.

ومن هنا نلح على أهمية إعادة تقسيم الجهات على أساس التكامل الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، في إطار المنافسة الشريفة بين الخصوصيات المنفتحة على الإطار الوطني، وهو ما يحول دون تحويل الجهات إلى إطارات مغلقة، ويمكنها بالتالي من التبادل التضامني والتفاعل المطلوب فيما بينها .

3) جهوية النظام التربوي :

كانت الدولة المركزية قد أقامت منظومتها التعليمية منذ الاستقلال على قيم وطنية مركزية، وعلى رموز موحدة كان الهدف منها خلق الشعور بالولاء المشترك للدولة، مما أضعف حضور الجهات في المدرسة وغيب الخصوصيات المحلية وأغلق

المدرسة على محيطها، وخلق الكثير من الجهل بالمغرب وتاريخه، وكانت من أكبر تبعات هذا الاختيار شيوع الهدر المدرسي وغربة المضامين الدراسية ـ التي تعتمد على الأجنبي بنسبة كبيرة ـ عن الوسط الاجتماعي والأسري للمتمدرس، وإرساء ثقافة التبعية والتقليد للآخر على حساب الإبداع الأصيل.

ولهذا من الضروري في إطار الجهوية الموسعة أن تحتل ثقافة الجهة مكانها الطبيعي ضمن المواد الدراسية بجانب المضامين الوطنية، وهو ما يساهم في إدماج الفرد في محيطه ويمكنه بالتالي من الإسهام في التنمية الوطنية عبر تنمية الجهة التي ينتمي إليها، والتي لن يسعى إلى مغادرتها بحثا عن مكان له في دولة العاصمة، فقد جعلت المركزية عامل الهجرة بالنسبة للمواطنين رهانا وحيدا لإثبات الذات في كل القطاعات، عبر الانتقال من المركز إلى الهامش، وكان التعليم أبرز المؤسسات التي برز فيها هذا الخيار منذ البداية.

لقد أبدع السوسيولوجيون مفهوم «الطمأنينة الاجتماعية» للدلالة على حالة الفرد المندمج في محيطه بشكل طبيعي، والقابل للإنتاج مع الآخرين ولمّ جهوده معهم، ولكنهم أكدوا على أنّ هذه «الطمأنينة» تنشأ قبل كل شيء في المدرسة، التي عليها أن تحرص في مضامينها الدراسية على ربط التلميذ بمحيطه القريب وإشعاره بالأمن الثقافي والروحي والعاطفي، ولعلّ هذا يتحقق بنسبة كبيرة في مطابقة المضامين الدراسية مع متطلبات الجهة وحاجاتها.

4) جهوية الإعلام والاتصال :

انتهجت السلطة المركزية منذ الاستقلال سياسة إعلامية قائمة على هاجس خلق التجانس المطلق l'homogénéisation بين كافة المواطنين والجهات، وهو خيار جعل السلطات تخلق إعلاما جهويا على مقاس الإعلام المركزي ووفق توجهاته وأولوياته، فكانت القنوات الإذاعية الجهوية منابر لتسويق بضاعة المركز في الهوامش، ولم يكن يسمح للخصوصي الجهوي بالظهور إلا بمقدار ضئيل جدا وفي حدود نظرة المركز إلى الهامش، والتي شاءت أن تجعل من المحلي مجرد

«فولكلور» لإمتاع نخبة المركز والسواح الأجانب، ويفسر هذا الأسباب التي جعلت الإذاعة الأمازيغية مثلا، وهي إذاعة وطنية تتواجد في المركز نفسه، لا تتعدى في نطاق بثها تغطية نسبة 13 في المائة من مجموع التراب الوطني خلافا للإذاعة المركزية الناطقة بالعربية والفرنسية، والتي تمت تقوية أجهزة الدفع لديها لتخاطب الجميع. طبعا يتعلق الأمر هنا بالخضوع لثوابت الدولة التي أقرّت الازدواجية اللغوية العربية/الفرنسية كنهج مركزي، ما جعلها تنظر إلى الأمازيغية كعائق أو عنصر تهديد لقوة المركز وللانسجام الاجتماعي الداعم لخيارات العاصمة.

ورغم أنّ السلطة سمحت في الآونة الأخيرة بظهور قنوات إذاعية خاصة إلا أن ذلك تمّ في إطار ضوابط جعلت معظم تلك القنوات رغم تعدديتها تنتج خطابا متماهيا مع خطاب الإعلام المركزي، مع بعض التنويع على مستوى أساليب العمل ونسبة الحرية المتاحة. يفسر هذا الأسباب التي جعلت هذه الإذاعات (باستثناء اثنتين) لا تذيع أية برامج بالأمازيغية. كما يفسر عكسيا أسباب النجاح الباهر لإذاعة «راديوبلوس» التي تصدرت ترتيب القنوات الإذاعية الخاصة بعد أن قررت بث نسبة 70 في المائة من برامجها بالأمازيغية.

وإلى حدود الساعة ما زالت السلطة ترفض الترخيص بإنشاء قنوات تلفزية جهوية، معبرة بذلك عن خوفها من انسحاب من تبقى من مشاهدي إعلامها المرئي المركزي.

سيكون أمرا حيويا وضروريا توسيع مفهوم الجهوية إلى المجال الإعلامي خاصة السمعي البصري، مما يفرض تمكين الجهات من قنوات تلفزية وإذاعية تعايش قضايا الجهة وواقع سكانها وتخاطبهم بلغتهم، وتعكس واقع الجهة على شتى المستويات، وخاصة منها مستوى الإبداع الثقافي والأدبي الشفوي والمكتوب، وباللغات المختلفة، وهو ما سيجعل المبدع عبر الإعلام المحلي أقرب إلى ساكنة منطقته، كما سيمكنه ذلك من الإطلالة على جمهور وطني من خلال نافذة التبادل بين الجهات.

5) رعاية التراث الثقافي جهويا :

لم تستطع الدولة المركزية إنقاذ الكثير من عناصر التراث المادي والرمزي المتواجد في الجهات المختلفة من المغرب، والتي ضاع الكثير منها أو تضرّر بسبب الإهمال، ويكفي أن نشير كمثال حي على لامبالاة المركز بالثروات الثقافية للهامش ما حدث مؤخرا من تدمير كلي لمائة من المقابر القديمة بجنوب المغرب والتي تعود إلى ما قبل ميلاد المسيح بقرون، وكذا إلى سرقة العديد من النقوش الصخرية التي تعود إلى آلاف السنين بسبب تواجدها في العراء بدون أية حماية، في الوقت الذي تمت فيه العناية خلافا لذلك ببعض عناصر الثقافة في شكلها الرسمي، وهو ما يستوجب في إطار سياسة جهوية موسعة تجاوزه بتوفير الإمكانيات الضرورية لإنقاذ التراث المعماري والثقافي المادي واللامادي للجهات.

إنّ الغنى الثقافي والحضاري للمغرب يبرز أوضح ما يكون في جهات المغرب المختلفة، وهو غنى تمّ توظيفه بشكل جزئي واختزالي لا يخلو من تشويه لأغراض سياحية، في الوقت الذي ظلّ فيه معظم المغاربة يجهلون القيمة الحقيقية لممتلكاتهم الرمزية والمادية المتوارثة، حيث أدّى المنظور الفلكلوري ليس فقط إلى تحنيط عناصر ثقافية حية بل وإلى فصلها عن بعضها البعض وتقديمها كقطع غيار صدئة لآلة قديمة. نخصّ بالذكر هنا ما تمّ فعله بالفنون الأمازيغية التقليدية التي تمّ «إخراسها» بفصلها عن اللغة وعن الكلمة الشعرية، وعن السياق السوسيوثقافي ومنظومة القيم، وتحويلها إلى إيقاعات وحركات غالبا ما يتمّ التدخل في توجيهها استجابة لحاجات لا علاقة لها بروح هذه الفنون.

تسمح هذه المرتكزات والمهام التي حددناها كمنطلقات لنجاح الجهوية الموسعة، بإعادة تأسيس مفهوم «الوطنية المغربية» على أسس صلبة وشاملة ممتدة في مناطق المغرب وجهاته، وتجاوز المفهوم الأورثوذوكسي الاختزالي للوطنية الذي ظهر سنة 1930، والذي تمّ نحته تحت ضغط شروط تاريخية لم تعد قائمة منذ عقود طويلة، كما تمّ تبنيه بعد الاستقلال وتكريسه في السياسة الرسمية في التعليم والإعلام والخطاب الرسمي، غير أنه لم يعد يفي بالقصد بعد التحولات الكبيرة التي عرفها المجتمع المغربي خلال نصف قرن الأخير، حيث لم تؤدّ عملية

التأحيد إلى إقبار التنوع الثقافي واللغوي بقدر ما عمقت أسئلته وجعلتها أكثر ملحاحية.

لقد كان مفهوم الوطنية القديم، الذي يختزل المغرب في "العروبة والإسلام" ملقيا إلى هامش النسيان بثقافة وهوية أغلبية الشعب المغربي، مفهوما يمتد من أعلى إلى أسفل، من المركز نحو الهوامش، وآن الأوان في إطار سياسة الجهوية الموسعة أن يعاد بناء المفهوم من أسفل في اتجاه الأعلى، وهو الخيار الصحيح.

وفي هذا الإطار لا بدّ من التمييز في العديد من القضايا بين ما يتمّ تدبيره والحسم فيه مركزيا قبل تصريفه في الجهات، وما يتمّ تدبيره في إطار الجهات نفسها، فاللغة الأمازيغية التي هي لغة وطنية وإرث للمغاربة كافة، لا ينبغي أن تعتبر لهجات متفرقة تترك للجهات، بل لا بد بموازاة ذلك من استكمال بناء اللغة الأمازيغية الموحدة، والتي ينبغي أن تكون لها أسوة باللغة العربية مكانتها في النظام التربوي الوطني، قبل أن يتمّ تصريفها عبر الدينامية الاجتماعية للجهات من خلال فروعها و"لهجاتها" الملازمة لثقافة الجهات بالمغرب. وهو نفس ما يتمّ بين العربية المعيار ولهجاتها.

غير أنه يجدر بنا في الختام أن نلتفت إلى أهمية الجانب القانوني من الموضوع، فالطموحات المعبر عنها أعلاه لا تتسع لها الوثيقة الدستورية المعتمدة حتى الآن في بلادنا، بل يمكن القول إن الإطار القانوني قد بدأ يضيق جدا عن الطموحات المعلنة من طرف القوى الحية بالمغرب، حيث من غير الممكن الانتقال بنجاح إلى تطبيق جهوية موسعة على أساس الوثيقة الدستورية الحالية، مما يحتم تعديلها حتى تتماشى مع الشعارات والأهداف المعلنة سواء من طرف السلطات العليا أو المجتمع السياسي والمدني.

انطلاقا من هذه القناعة نرى ضرورة أن يعمل الفاعل الثقافي على توضيح رؤيته فيما يتعلق بالتعديل الدستوري، وأن يوضح اقتراحه للتنصيص على أبعاد الهوية الوطنية في ديباجة الوثيقة الدستورية، وعلى إعطاء اللغة الأمازيغية وضعية اللغة الرسمية بجانب العربية، وعلى إعطاء الجهات الصلاحيات المالية والإدارية

المطلوبة لتسيير شؤونها بنفسها في إطار الوحدة الوطنية المتماسكة، مع التركيز على الأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات الثقافية الجهوية كما ذكرنا.

بعض جوانب واقع الجهوية بالمغرب

والأولويات الأساسية الممكنة الموجهة لجهوية فاعلة من منظور جمعوي

نوال أسلمان

عضوة جمعية التنمية المحلية المتوسطيةADELMA

الجهوية الراهن والرهان

«الجهوية» مبدأ حديث يرتبط أشد الارتباط بمفهوم «الدولة الحديثة» فهي تتويج وخلاصة لمسار الدولة وجوابا على ضرورات التأسيس للامركزية .

الجهوية نادت وتنادي بها الدولة والقوى السياسية بدون استثناء، كما تنادي بها جمعيات المجتمع المدني والفاعلين المدنيين وخاصة منهم المهتمين بقضايا التنمية «المحلية» والشأن المحليذ، كما تدفع في اتجاهها عدد من المؤسسات الدولية، الحكومية منها وغير الحكومية.

وترى الدولة في الجهوية، في إطار اللاتمركز، وسيلة أكثر نجاعة لتخفيف أعباء «المركز»ذ، وكذا وسيلة لدعم اللامركزية وذلك عبر إشراك باقي الفاعلين في تحمّل وتقاسم مسؤولية تنمية المجال.

وإذا كانت «الجهوية» مبدأ «عاما» يتفق العالم بأسره على تبنيه، فإنّ وسائل تفعيله وجعله أمرا معاشا وثقافة يومية، مسألة «خاصة» مرتبطة أشد الارتباط بمعطيات ميدانية واقعية.

بعض عناصر سياق الجهوية بالمغرب :

بات رهان الجهوية بالمغرب يشكل اليوم تحديا مطروحا على الجميع بفعل التغيرات التي عرفتها البلاد خلال العشرية الأخيرة على المستوى طرح قضايا سياسية اجتماعية ثقافية واقتصادية نذكر منها :

- قضية مسلسل الانتقال الديمقراطي ؛
- قضية التقطيع الترابي وتطور وتعدد الوحدات الترابية وتضاعف عدد أقاليم وعمالات المملكة ؛
- قضايا التنمية، وخاصة منها التنمية المحلية ؛
- قضايا المرتبطة بخصوصيات بعض المناطق والجهات بالمغرب
- الخ....

والملاحظ أن الدولة في منظورها للنظام الجهوي كانت تتبنى، إلى أمد قريب، نسق التنمية الثقافية بإشراك بعض مكونات المجتمع المدني حيث تميل إلى تفضيل الجمعيات المهتمة بالتراث والثقافة أكثر من تلك المهتمة بالتنمية المحلية والبعد الاقتصادي. وهكذا تزايدت المهرجانات لتقريب منظور الجهوية من المواطن العادي. مع العلم ومن المفروض أن النسق الذي يجب أن تتبناه الجهة يتعين أن لا تقل فيه أهمية الريادة في التنمية الاقتصادية للتراب Vocation économique وتفعيل الديمقراطية «المحلية» عبر مختلف هياكلها التقريرية والاستشارية.

بعض الإشكاليات الجهوية من وجهة نظر الفاعل الجمعوي

رغم الإجماع حول خوض رهان «الجهوية» دولة وحكومة وقوى سياسية ومجتمعا مدنيا ، تظل بعض الأسئلة عالقة بالنسبة لنا كفاعلين جمعويين تخترق أذهاننا وأذهان المواطنين على السواء، الشيء الذي يقتضي أن يقاربها كل المتدخلين في

التراب الجهة ولاسيما القوى السياسية المؤسساتية والفاعل الجمعوي بأشكال جديدة منفتحة على كل مكتسبات التطور الديمقراطي في المرحلة المعاصرة.

يمكن صياغة بعض هذه الأسئلة الملحة كما يلي :

- ماذا نريد من «الجهوية» وماذا تنتظر منا الجهوية كفاعلين جمعويين؟
- هل الجهوية وسيلة أم غاية للتنمية الترابية؟
- ماهي المشاكل الحقيقية التي تتخبط فيها مكونات الجهة؟
- هل مشكل "الجهوية" في جوهره مشكل مؤسساتي أم تنظيمي أم سلوكي؟
- ما علاقة الجهوية بالديمقراطية المحلية والحكامة الرشيدة؟
- كيف يمكن أن يتفاعل الفاعلون الجمعويون مع مختلف الهياكل المنتخبة في إطار اللامركزية والمؤسسات الترابية والمؤسسات الجهوية للدولة في إطار اللاتمركز ؟
- هل تعدد المؤسسات واضح عند المواطن المغربي لكي يكون فعالا وفاعلا في التنمية المحلية؟
- كيف يمكن أن ينتظم ويتهيأ الفاعل الجمعوي في إطار الجهوية؟

بعض إكراهات وعوائق الجهوية :

وإذا كان المغرب بجغرافيته المتنوعة ونسيجه المجتمعي المتعدد يبدو مؤهلا أكثر من غيره لاستبطان «الجهوية»، فانه على الرغم من هذا «الإجماع» حول «مبدأ الجهوية»، يبدو، وباعتراف الجميع، سلطة ومنتخبين وفاعلين مدنيين وباحثين مهتمين، أن مسار اللامركزية والجهوية بالخصوص بالمغرب يشهد تعثرات، وتعترضه عوائق تحول دون التحقيق الأمثل «للجهوية» ونذكر منها :

- «مقاومات» من طرف بعض اللوبيات التي لا ترى لها مصلحة في تفويض «المركز» لعدد من الاختصاصات والسلطات ل»الأطراف»التي لم تحقق بشكل كامل النتائج المرجوة منها ؛
- ضعف «النخب المحلية» ؛
- تباين الطاقات الاقتصادية بين «الجهات» ؛
- نقص في قدرات الموارد البشرية ؛
- نقص في المقدرة المالية للجهات ؛
- ضعف التنسيق بين المؤسسات المنتخبة المحلية الذي يكون أكثر فعالية ونجاعة مع الإدارة الترابية (العمالة أو الإقليم أو الولاية ...) من الوحدة الترابية اللامركزية وخصوصا الجهة ؛
- عدم اهتمام المواطنين بالشؤون العمومية المحلية والجهوية وتفشي الأمية عند المواطنين ؛
- ضعف في مستوى قدرات وكفاءات المجتمع المدني ؛
- نقص التشبيك للمؤسسات الجمعوية.

بعض الموجهات الأساسية لجهوية فاعلة :

الحكامة الرشيدة المحلية:

الحكامة كما هو معتمد من طرف أغلب المنظمات الدولية هي تعبير عن ممارسة السلطة السياسية وإدارتها لشؤون المجتمع وموارده. كما أن الحكامة في واقع الأمر مفهوم قديم يدل بالأساس على آليات ومؤسسات تشترك في صنع القرار.

الحكامة هي، أيضا، وسيلة لإقرار الديمقراطية تستوجب الحق في المشاركة والحق في التجمع والحق في التعبير والحق في تداول المعلومة...الخ .

يتداول موضوع الحكامة الرشيدة على مختلف مستويات من رأس الدولة المغربية

إلى أصغر مؤسسة اجتماعية، لكون الحكامة وسيلة وآلية لإقرار الديمقراطية على جميع المستويات : الدولة، الجهة وكذا على المستوى المحلى. وهي تقتضي إشراك في اتخاذ القرار بشكل متساوي. كما أن الحكامة اخترقت مجالات متعددة : المؤسسات العمومية والمقاولات والجمعيات ... وبالتالي لا يمكن أن نتحدث عن حكامة وإنما عن «حكامات» بحكم تعدد مجال تدخلها. ومن أجل أن تقوم الحكامة لا بد من تكامل عمل الدولة ومؤسساتها والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني.

وعلى العموم، تستوجب الحكامة وجود نظام متكامل من المحاسبة والمساءلة السياسية والإدارية للمسؤولين في وظائفهم العامة ولمؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص، والقدرة على محاسبة المسؤولين عن إدارتهم للموارد العامة، وخصوصا تطبيق فصل الخاص عن العام وحماية الشأن العام من تعسف واستغلال وهدر الموارد مما يكون له وقع سلبي على الغاية ألا وهي التنمية المحلية. لا يمكن أن نتحدث عن الحكامة دون تكريس المشاركة والمحاسبة والشفافية. ولا وجود للحكامة إلا في ظل الديمقراطية ولا تنمية إلا في ظل الحكامة.

الاختلالات ومظاهر القصور والتي تعيق أو تحد من الحكامة الجيدة المحلية :

إن الحكامة الرشيدة المحلية لا تزال محكومة بمجموعة من الاختلالات ومظاهر القصور والتي تعيق أو تحد من الحكامة الجيدة المحلية هي :

- الضعف والنقص الذي يشوب المقدرة المالية والكفاءات البشرية للإدارات المحلية ؛
- ضعف التفاعل بين البلديات والمجتمع المدني ؛
- غياب آليات وفضاءات للمشاركة المواطنة ؛
- ضعف الثقافة المدنية لدى المواطنين إزاء الشؤون العمومية.

وتستدعي معالجة مكامن الضعف هذه على المستوى الفردي كما التنظيمي

والمؤسساتي باعتماد طبعا النوع الاجتماعي وذلك بالعمل على :

- تحسين معارف وقدرات التحليل لأفعال الفاعلين المحليين والجهويين
- تطوير كفاءات التخطيط الاستراتيجي وتدبير المشاريع ؛
- تجسيد ممارسات التمكين والقيادة ؛
- تقوية مشاركة الفاعلين الجمعويين وتمكينهم من القدرات الضرورية والكفاءات المؤهلة للمشاركة العقيقية في المشاريع الإستراتيجية كالجهوية ؛
- تمكين النساء المرتبطات بالوسط الجمعوي والسياسي والاقتصادي وبالجماعات المحلية من إمكانات اتخاذ القرارات وممارسة السلطة فعليا بالمعنى الديمقراطي ؛
- مأسسة المشاركة المواطنة وخلق فضاءات تعبيرها كآلية ديمقراطية وكوسيلة لإقرار الحكامة المحلية كرافعة لحكامة جهوية ديموقراطية.

لقد حاولت جمعية التنمية المحلية المتوسطية ADELMA أن تواكب هذا الرهان مع الجماعات المحلية بشمال المغرب لاسيما بجهة طنجة تطوان من خلال مجموعة من الإجراءات والتدابير لتحسين الحكامة على مستوى الأبعاد بمتغيراتها التي تمت معاينتها وتشخيصها ووضعها من ضمن أولويات الاشتغال والتي انصبت بالأساس على مضامين معايير الحكامة السالفة الذكر ومن ضمنها : التنسيق والشراكة الاستراتيجة في التراب والمشاركة المواطنة.

لكن وضع استراتجية الحكامة الرشيدة المحلية يحتاج لإرادة المسؤولين المحليين من اجل أن تصبح مؤسسة تدبير الشأن المحلي فاعلة وفعالة، كما يحتاج لإطار مؤسساتي يجعل من الجماعة قاطرة التنمية المحلية وهو ما جاء به التعديل الأخير للميثاق الجماعي المادة36 الذي سيمكن الجماعة من أخد القرارات الإستراتيجية بشراكة وتنسيق مع مختلف المتدخلين في تراب الجماعة

وبتعاون مع المؤسسات الوطنية والدولية من اجل وضع حلول وتحديات التنمية الترابية المستديمة ؛ وذلك باعتماد أدوات تضمن تفعيل الحكامة المحلية وهي :

- المشاركة المواطنة
- الشراكة في اتخاذ القرارات
- الشفافية والمسؤولية وذلك بتقديم الحساب عن ممارسة الحكم إزاء المجتمع المدني وإحقاق الحقوق واحترام الالتزامات .

المشاركة المواطنة :

إن تنمية الحكامة في أفق جهوي تقتضي تنمية المشاركة المواطنة كشرط أساسي لها، والتشاور بين المؤسسات العمومية والمجتمع المدني عبر تطوير وخلق هياكل الحكامة من أجل الاستشارة والتشاور والتشارك في تدبير الشؤون العمومية بين السلطات الجماعية والمواطنين، ومأسسة هذه العلاقة عبر بلورة ميثاق ينظم المشاركة، يتوافق عليه السياسي والجمعوي، ويكون كفيلا بإرساء تقاليد المشاركة الفاعلة للمجتمع المدني وبلورة مبادرات مواطنة ونموذجية من شانها مراكمة الممارسات الجيدة التي من شانها أن تغذي حسا جهويا ديمقراطيا لدى المواطن . كما ان من تداعياته الضرورية تطوير التعاون بين السلطات الجماعية والمؤسساتية المحلية والجهوية والمجتمع المدني لفائدة تطوير الحكامة الرشيدة داخل المجال الجهوي المنشود وتدعيم الديمقراطية المحلية في إطار منظور جهوي للتنمية.

إن هذا الأفق يقتضي أن يجد فيه هذا التعاون امتدادات له من خلال تفويض بعض المهام للجمعيات، وتنظيم الأنشطة التطوعية، أو التعاقد حول أعمال ومشاريع أفقية بالجهة... وكذا في خلق فضاءات مخصصة لهذا النوع من التعاون والتشاور حول أعمال اجتماعية أو مساعدة المواطنين أو حل مشاكلهم والتعامل مع الشكاوى أو من خلال منتديات جهوية منتظمة للمشاركة.

التنسيق المؤسساتي الإستراتيجي :

كما تقتضي الحكامة تنمية الشراكة والتنسيق المؤسساتي في التراب كموجه أساسي للجهوية الفاعلة وذلك عبر :

- وضع مخططات تنمية المجال (مدمجة، قطاعية) ؛
- تنمية الشراكة والتعاون بين القطاعين العام والخاص على المدى البعيد ؛
- وضع نظام التحاور والتواصل لدى الجماعة مع الفاعلين بتراب الجماعة ؛
- وضع هياكل التنسيق مع المستويات الأخرى من القطاع العمومي (الولاية، الجهة، المندوبيات ...).

لقد أصبح من الصعب، اليوم، إصدار حكم جازم على التجربة الجهوية في المغرب، فهي حديثة العهد مقارنة مع مثيلاتها في البلدان المتقدمة. غير أن هذا لا يعفي المسؤولين وكل القوى السياسية وغيرها، وفي مختلف المستويات، من البحث في الآليات المتلائمة مع أوضاع البلاد والمسايرة لطبيعته في أفق تحقيق "جهوية" فاعلة تجيب على انتظارات المغاربة. ف"الجهوية" ليست فقط "مبدأ"، ولاهي ب : "المفهوم" المجرّد، بل هي أيضا سلوك إداري وثقافة يومية وتقنيات عملية وأساليب تدبيرية .... وغير ذلك.

أي نموذج جهوي لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية

ذ. النهري

استاذ جامعي

تسعى هذه المداخلة إلى الإجابة على العديد من الأسئلة، أولها يتعلق بالنموذج الجهوي من خلال بعض المقاربات والمقارنات، وذلك للجواب على سؤال ما هي الوظائف المنتظرة من الجهوية، كما سأحاول الجواب على سؤال ثالث يتعلق بالإكراهات التي تواجه وظائف الجهوية،وآفاق العمل.

يستقطب موضوع الجهوية اهتماما كبير باعتبارها الاختيار الكفيل بتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة ، حيث تعتبر التنمية المحلية ممرا رئيسيا نحو ها

وهكذا فإن النظام الجهوية يقوم بالعديد من الوظائف أهمها التنمية المحلية ، باعتبار أن الجهوية ستصبح محور التنمية المحلية وقاطرتها والأداة الأساسية لتجاوز التفاوتات القائمة بين مختلف جهات المغرب.

لقد تزايدت أهمية موضوع الجهوية في المغرب بطرح مسألة الجهوية الموسعة، علما بأن المغرب عاش تجربة الجهوية ذات البعد الاقتصادي التي عملت على تقسيم المغرب إلى سبع الجهات غير أنها كانت ضيقة و لا يمكن تفعيلها. وفي التسعينيات استطاع الدستور أن يرقى بالجهات إلى مصاف جماعات محلية تقوم بالعديد من الوظائف ، ويبدو ذلك واضحا في دستور 1992 ودستور 1996 وقانون 1997 المنظم للجهات، والذي يعتبر الجهة وسيلة لتحديث الدولة وأجهزتها ووسيلة للحفاظ في نفس الوقت على التقاليد والخصوصيات المغربية، علما أن هذه التقاليد والخصوصيات تحدد من منظور مركزي على جميع المستويات بما فيها المستوى الاقتصادي.

لقد أصبحت للتنمية المحلية أهمية كبرى، إلى حد يمكن القول معه إنه إذا كان الاقتصاد يتوجه نحو العولمة فإن التنمية تتوجه نحو المحلية.

ومن جهة أخرى، لا شك أن دراسة مسألة الجهوة دراسة مقارنة مع العديد من النماذج الجيدة، سيفضي بنا إلى تبني نموذج معين. لكن ما يلاحظ على المغرب في العديد من التجارب والمجالات أنه يتبنى نماذج متقدمة غير أن تفعيلها يكون ضعيفا لأن التعامل مع المشاريع الجديدة يتم وفق عقلية متجاوزة لا تتماشى مع هذه المشاريع، ويبدو ذلك واضحا في تجربة الجماعات المحلية ببلادنا. فعلى الرغم من الإصلاحات التي عرفها هذا المجال فإن الممارسة بقيت دون مستوى هذه الإصلاحات الأمر الذي يفرض البداية من الصفر من جديد.

إن أول الإكراهات التي ستواجه الجهوية هو الإكراه المالي والاقتصادي، إذ تعاني العديد من الجهات والجماعات من هذا الإكراه. فعلى الرغم من أن الجهة تتوفر عل شخصية معنوية وعلى استقلال مالي، فإنها لا تتوفر على موارد مالية للقيام بوظائفها بنجاح. ومن هنا فقد وجهت الدولة رسالة واضحة إلى هذه الجهات، إذ أن الإصلاحات المالية الأخيرة تؤكد على أن من حق الجهات أن تبحث عن الموارد المالية الضرورية لتمويل برامجها التنموية. وبذلك يبدو أن هذا الإكراه سيبقى مستمرا.

وتتجلى قوة وضخامة الإكراه المالي إذا ربطناه بالإكراه المؤسساتي، الذي يتمثل في غياب المؤسسات التنظيمية التي تجمع الجهة مع الفاعلين الآخرين في التنمية، ومن بينهم الجمعيات، علما بأن ميزانية الأهداف التي تبنتها الدولة تقتضي إشراك جميع الفاعلين بمن فيهم جمعيات المجتمع المدني.

ويمكن الإشارة في هذا الصدد إلى منشور الوزير الأول رقم 7 لسنة 2003 الذي ألح على دور الشراكة في التنمية والديمقراطية المحلية وتفعيل سياسة القرب . غير أن دراسة هذا المنشور من حيث التفعيل سنجد أنه ظل بعيدا عن تحقيق الأهداف التي عبر عنها، باعتبار أن نفس الممارسات ما زالت مستمرة. فكيف يمكن تجاوز هذه الإكراهات من خلال النموذج المرتقب.

إن أول ما يجب التفكير فيه هو إيجاد إطار قانوني ومؤسساتي يقر بدور الجمعيات في التنمية، على أن يتم السهر على تفعيله حتى تقوم الجمعيات بالدور المنوط بها باعتبارها القادرة على اعتماد سياسة القرب والاستجابة لحاجيات الساكنة. كما أن تجاوز هذه الإكراهات يتطلب نهج سياسة تشاركية منظمة تقتضي انفتاح جميع ممثلي الدولة على باقي الفاعلين من مجتمع مدني وقطاع خاص.

لقد سعت الدولة إلى تجاوز البعد الوطني في معالجة الاستثمارات وتوزيع الخيرات، فتبنت المقاربة الجهوية للاستثمار من خلال المراكز الجهوية للاستثمار التي تتمثل وظيفتها الأساسية في جلب الاستثمارات إلى المنطقة وتقوية استثمارات وأبنائها وتسويقها . غير أن مختلف الدراسات تبين أن هذه الوظائف لم يتم القيام بها خاصة بالنسبة للمراكز التي تم تأسيسها في الجهات المهمشة.

إن تفعيل هذه المؤسسات وتفعيل هذه النماذج يطرح ضرورة وإلحاحية تواجد نخبة سياسية متشبعة بروح التنمية المحلية قادرة على الدفاع على خصوصية كل جهة وعلى تجاوز اللا توازن القائم بين الجهات، علما أن أحزابنا السياسية ما زالت تفتقد لسياسة بناء المشاريع والمقترحات الدقيقة.

المناقشات العامة

خلاصات السلسلة الاولى من تدخلات المشاركين في اشغال الجامعة الموضوعاتية

من خلال تدخلات المشاركين تم التساؤل ان كان طرح مسألة الجهوية ينبع من إرادة فعلية في بناء نظام جهوي بالمغرب مع ما يتطلب ذلك من انتقال من دولة مركزية على النموذج اليعقوبي الفرنسي إلى نموذج تتنازل في النخبة المركزية على عدد من الصلاحيات والسلط للنخب الجهوية، وهل نضجت الشروط لبلورة الجهوية على المستوى المفاهيمي، التأطيري، المادي والبشري كما تم التساؤل عن هي المعايير والمؤشرات الموضوعية وعن رهان ورش الجهوية. كما انتقدت بعض التدخلات انتقاد الصيغة التي تم اختيارها لمناقشة هذا الموضوع المصيري مع التساؤل إن كان ذلك لا يتطلب إجراء استشارة شعبية.

وقد تمت الإشارة إلى أن طرح مسألة الجهوية لا يعود فقط إلى خطاب الملك في يوليوز 2009، بل يعود إلا ما قبل ذلك بكثير حيث عرف المغرب العديد من المطالبات بالحكم الذاتي سواء في الريف أو الجنوب، بل ذهب البعض إلى أن الأصل في تاريخ المغرب ليس هو الدولة المركزية بل الدولة الجهوية، ومن ثمة تم طرح ضرورة العودة إلى دراسة التاريخ المغربي، وهي نفس الدعوة التي تم توجيهها للوقوف على التاريخ الاجتماعي والثقافي بالمغرب والوقوف على التهميش التي طال بعض الجهات وانعكاساته على المواطنين والانطلاق من خلاصات هذا التاريخ في بناء الجهوية ببلادنا

وعلى الرغم من تشكيك بعض التدخلات في كون الأحزاب السياسية قادرة على طرح تصورات متكاملة حول مسألة الجهوية، فإن عدد من المداخلات أكدت أن موضوع الجهوية يعتبر اليوم من المواضيع التأسيسية للتفكير في مستقبل المغرب التي تجب مناقشتها من طرف كل القوى المعنية دون السقوط في التجني

على الأحزاب السياسية باعتبار العلاقة التكاملية بين المجتمع السياسي والمجتمع المدني، مع التأكيد على أن دور الجمعيات لا يجب أن يتماهى مع دور الهيئات السياسية.

وبناء على ذلك فإن المجتمع المدني مطالب ببلورة رؤية متكاملة بهذا الخصوص تساهم في اكساب الجهوية البعد الديمقراطي والإنساني، وتجعلها قادرة على أن تكون أرضية لتنمية حقيقية سواء على المستوى الوطني أو الجهوي، مع التحذير من خطورة الانجراف وراء خطر تصفية الحسابات أو أية نزعة أخرى ناتجة عن سنوات طويلة من الحيف التي طالت مختلف جهات المغرب، وجعل البناء الجهوي مناسبة لانخراط المواطن في التنمية وتحفيز روح المبادرة وتعزيز الشعور بالانتماء سواء كان هذا المواطن بالمركز أو الهوامش.

وفضلا عن ذلك تم التأكيد عل المدخل الدستوري لبناء هذه الجهوية خاصة في ما يخص التعدد اللغوي ببلادنا من جهة واقرارفصل حقيقي بين السلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية مع منح هذه الأخيرة الاستقلالية الضرورية للقيام بدورها.

الجهة الموسعة في مرحلة عمل النمل

تعقيب الاستاذ أحمد الخمسي

باحث

طريقنا نحو الجهوية الموسعة المتقدمة والموسعة، تنطلق من تساؤلات منهجية يطرحها كل طرف على نفسه وتجربته : فالنخبة السياسية ستبقى أمام الجدار لا تعرف ما تفعل إذا بقيت تردد لغة الخشب. والدولة ستتضاءل فرص تجديد تعاقدها الاستراتيجي مع المجتمع إذا لم تراجع اختياراتها. وماذا ينتظر المجتمع المدني في باب الجهوية المتقدمة والموسعة ؟

أولا :

من نحن ؟ هذا السؤال طرحه كبار استراتيجيي "الغرب" في بداية القرن العشرين في روسيا لحظة اشتداد الحروب الامبريالية (لينين) وفي نهاية نفس القرن، لحظة العبور من الحرب الباردة نحو العولمة الحالية(هتنغتونغ).

ومن حق بل من واجب كل مثقفي الشعوب أن يطرحوه على أنفسهم. بهدف تحديد موقعهم السياسي والتاريخي من التطور العالمي. وذلك قصد تحديد ملامح حاضرهم لتوفير إمكانية اختراق عوامل الحجز التي تمنعهم من استحقاق الانتماء إلى عصرهم والتحول من مستهلكي التفاعلات إلى القدرة على إنتاج حصة حاضرهم لاستحقاق متطلبات مستقبلهم متكاملي الملامح غير مشوهي الخلقة.

أما تشوه الخلقة في حاضر المغرب فمزمن، منذ دخول الاستعمار (1912) ومع امتداد الانتماء للأمة الكسيحة الموجودة تحت سقف الجامعة العربية، وليدة الحرب الباردة (1945). والتي ما زالت تستهلك الشعارات القومية كما شهد على

ذلك، الصحفي محمد كريشان في مؤتمر قومي عربي التأم في سوريا خلال ماي 2010.

وقد كرر بعض مثقفي اليسار المغربي جوانب السلب في ما اعتبروه انسلاخا من جلد الأمة : عبر صفحات جريدة الاتحاد الاشتراكي (الحبيب طالب، طالع السعود الأطلسي). متخوفين من انتشار الدعوة إلى الانتماء للغرب جملة وتفصيلا من طرف فئة من المثقفين المغاربة عبر التشبث بأهداب الاتحاد الأوربي، أو مستبقين أشغال المؤتمر لتجديد الولاء للعروبة من زاوية "الرأي العام" العربي.

لكن، النقاش الذي جدد أسسه المفكر عبد الله العروي في كتاب "الإصلاح والسنة" من خلال التركيز على وحدة الثقافة المتوسطية التي تجمع العرب مع الغرب منذ بزوغ الثقافة الهيلنستية (الإغريقية +الشرقية المصرية والفارسية والكنعانية...). بل التفرع في الأصول الدينية منذ بزوغ فكر التوحيد في بلاد الرافدين ومصر الفرعونية، ثم مركزة نبع الوحي للديانات السماوية الثلاث (اليهودية والمسيحية والإسلام) انطلاق من إعلان الانتماء المشترك لما دشنه الخليل إبراهيم.

وكما يوغل دعاة السلفية اليوم في الجانب الخرافي من كون إحدى علامات الساعة أن تلد الأَمَة سيدتها، إمعانا في الجهل بالتاريخ أو في تأويل ولي عنقه مثل التغاضي عن كون الأمة هاجر ولدت أحد سادة الأسياد بالمعنى النبيل في تاريخ الديانات (إسماعيل)، يوغل المنتمون للقومية العربية في تجاهل انتماء الحضارة العربية للمجموعة المتوسطية من أمم الأرض والعروبة نفسها ليست سوى جزيئا من الجزء المتوسطي ذاك، بدليل المصطلح الواحد المتكيف مع المؤثرات الطبيعية والمناخية لمخارج الحروف وتشكل اللغة : العروبة وأوربا! العربية والعبرية؟ والأبجديات المتوسطية شاهدة على الأصل المشترك : ألف بيت جيمل دالت، أ بي س يدي، أ ب ج د.

إن انتماء المغرب جغرافيا لمفصل ما بين الخرائط السياسية والثقافية بل والحضارية، شبيه بموقع الانتماء التركي. مما يقتضي التمعن في أدوار كل الأقطار المحسوبة على المنطقة العربية الإسلامية قصد فرز التميز النوعي لكل قطر.

حتى ما إذا وضع كل قطر رصيده فوق طاولة الحوار بهدف التعاقد على ميثاق اجتماعي أو وطني أو قومي أو اقليمي دولي، يعرف القطر، ذاك، مقدراته ومكامن القوة والضعف لديه. ليتمكن من بعد من تخصيب وتلقيح الأوضاع والموازين، ليعرف، من تم، ما يصلح بين يديه للتفاعل المنتج والذي يخدم الإنسانية عبر حل القضايا المزمنة داخله ومن حوله، وما يقتضي تركه وراءه.

وبسبب غياب العناصر العالمية في الفكر القومي العربي. أو بسبب الاقتباس الميكانيكي لبعض تلك العناصر، تشبيهاً لفترة الناصرية العربية منتصف القرن 20 بمرحلة النابليونية في أوربا بداية القرن 19، لم يتدبر القوميون العرب اليوم التحول الحاصل في العالم كله، في الفكر السياسي الغربي، والذي يعيد الاعتبار لمنجزات الثورة الأمريكية (التي بقيت إلى اليوم متجاهلة من طرفهم) وهي القائمة منذ اتفاقية فيلاديلفيا المؤسسة للولايات المتحدة الأمريكية، على اقتسام السلطة بين الحكومة الفيدرالية وبين حكومات الولايات. رد الاعتبار هذا فرض نفسه على الفئة المفكرة من الطبقة السياسية الفرنسية نفسها، من زاوية العلاقات الدولية (تقرير هوبير فيدرين، 2007).

أما المضي قدما في استعادة الوعي الكوني كما دعا اليساريون في العالم إلى ذلك دائما، يتخطى الانغلاق الذي يرتد إليه اليسار القومي، المكتفي بالرتوش في الوعي المحلي قصد ملامسة االتقدمية في التحليل على الصعيد الفكري. علما أن اليساريين القوميين يستهلكون بل ويستوعبون أسس الفكر العالمي العلمي المنسلخ من التشحم الإيديولوجي المحلي. لكن انخراطهم أبدا في السياسات العمومية الوطنية، يمحو في فكرهم السياسي المسافة الضرورية التي تكيف زوم النظر مع زاوية التقاط صورة الوعي. فتصبح الصورة مضببة لأنها التقطت من غير تكييف عدسة النظر مع المحل المنظور. من هنا انتقادهم جرأة الداعين إلى توثيق عرى الارتباط بالاتحاد الأوربي. وكأن 13 قرنا من تاريخنا، المشتركة مع أوربا (ثمانية لنا فوق أرضهم بالأندلس وخمسة لهم فوق أرضنا على سبتة ومليلية) لا تستحقر الاعتبار مقارنة مع ما يكاد يساويها لنا من التاريخ المشترك مع العرب بعد الفتح الإسلامي (14 قرنا قمريا يكاد يساوي 13 قرنا شمسيا).

لذلك، لم يقع أن انتصرنا للحركة الأمازيغية المحررة للوعي، من باب الشعبوية وركوب أمواج موضة الحركات. بل توليدا للفكر النقدي اليساري القومي الخلاق الذي ما نسي يوما أن يقارن التجربة العربية المهزومة مع التجربة الفيتنامية (المفكر السوري الراحل ياسين الحافظ) التي قادت الشعب هناك إلى أن يصبح من المجتمعات المنطلقة نحو مجتمع الرفاه، فمعدل النمو هناك والتجدد الصناعي والميزان التجاري ونوعية الصادرات والاعتماد الأساس على السوق الداخلي، كلها مؤشرات البلدان القليلة التي أقلعت فعلا، وما كانت لتحصل لو لم تكن الجرأة لنخبة الفييتنام التحديثية عندما اقتضى الأمر بلا انغلاق في صدفة التاريخ الصنمي، استبدال الخط الأسيوي في كتابة الفيتنامية بالخط اللاتيني المعدل. فقد أجاب الفيتناميون بحيوية ومردودية تاريخية وآنية في نفس الوقت عن سؤال من نحن. لذلك تمكنوا من إنقاذ بلدهم من خطر انفصال الجنوب. بينما تشهد المنطقة العربية بلوغ الانغلاق تحت قشرة الشعارات القومية مداه والارتداد نحو الجذر المتخلف المؤدي إلى الانفصال في كل قطر: حالة اليمن والسودان فاقعة. فهل يستطيع المغرب أن ينسلخ فعلا من صدفة الانغلاق داخل المفهوم الصنمي للتاريخ؟ ألا تكون الجهوية بمعنى الحكم الذاتي بمثابة الترياق السياسي الذي لا ينقد بلادنا من خطر التجزئة فقط، بل يفتح أبواب السماء أمام الطبقة المتوسطة المحجوزة الأفق والتعيسة الحظ في الجهات البعيدة عن محور الدار البيضاء؟!

ثانيا :

عندما أقرت الدولة قانون الجهات الاقتصادية السبع في سنة 1971، لم يكن ذلك أكثر من غمز لمحور الولايات المتحدة الأمريكية في العلاقات الدولية، قصد التخفيف من الضغوط الدولية من فوق، والحالة ساعتها حالة أزمة مركبة بلغت الأوج من عدة أوجه: الأزمة الداخلية التي بلغت الاحتقان بعد خمس سنوات من حالة الاستثناء والبطش ضد المعارضة (1965-1970) وما تلاها من مقاطعة الاستفتاء على دستور 1970. ثم الغليان على صعيد الدول العربية والانقلابات في أكثر من بلد عربي ردا على الهزيمة (ليبيا، السودان، سوريا، الموت المفاجئ لعبد الناصر). ثم الهجوم الأمريكي على الأنظمة الملكية العاجزة عن التموقف

الواضح لصالحها (الانقلاب الأمريكي في الكمبودج بزعامة الجنرال لون نول ضد الملك سيهانوك سنة 1970).

فالانعطافة المحتشمة باسم التنمية الاقتصادية الجهوية، كانت نقطة وسط بين البقاء ضمن السياسة الإدارية المركزية داخل المدرسة اليعقوبية الفرنسية، وبين اللامركزية السياسية المتبعة في المدرسة الأنجلوسكسونية (الولايات المتحدة الأمريكية، الهند، ألمانيا الفيدرالية، استراليا، كندا...). غايتها الطمأنة للخارج وربح الوقت والتحايل على التناقضات في الداخل.

ولما انهارت توازنات الحرب الباردة وقوي النفوذ الأمريكي بعد ظرفية -1989 1991، ربح النظام السياسي المغربي ما يكفي من الوقت، إلى أن لاح الحل البيولوجي للسلطة المركزية، عبر رحيل الحسن الثاني والتحضير لانتقال العرش. فكان قانون الجهات الصادر سنة 1997، جزءا من عمليات الالتفاف على التعقيدات المتراكمة والموجزة تحت شعار "السكتة القلبية". ولم يتغير في أمر السياسة الجهوية سوى المساهمة في خلق محور للنقاش السياسي من حول العملية الجوهرية (التحضير لانتقال العرش)، قصد تخفيف الضغط عليها، كما اكتفت العملية بتغيير عدد الجهات (من 7 سنة 1971 إلى 16 سنة 1997) وخريطتها الإدارية مع استعمال مصطلح جديد في النظام الإداري المغربي (الولاية فوق الإقليم والبلدية والجماعة القروية) بالمحتوى الفرنسي الذي لا يزيد عن نعتها كونها جماعة محلية لا أكثر. طبعا، عملت الدولة، عبر دعوة الراحل الحسن الثاني المغاربة لقراءة التقارير الصادرة عن الأمم المتحدة حيث معطيات "السكتة القلبية". وكانت الدعوة استباقا لواقع جديد، انطلق عبر تعميم شبكة الانترنت في جنوب الكرة الأرضية وضمنها المغرب، الذي استعمل خطوطها لأول مرة في أوساط عليا ضيقة منذ نوفمبر 1995. كما كانت القنوات الفضائية التلفزية قد فتحت الفضاء العالمي من بابه الواسع مما لم يترك لأي نظام يدعي الليبرالية فرصة إبقاء رأيه العام الداخلي منعزلا عما يجري في العالم.

وملخص كل ما تراكم بصدد الجهات في النظام السياسي المغربي (-1956 1997)، كون الجهة في المغرب لم ترق قط إلى تقاسم السلطة السياسية مع

السلطة المركزية مثل الأنظمة الفيدرالية (الولايات المتحدة، ألمانيا الفيدرالية، بلجيكا، الهند، كندا...) ولا مثل الأنظمة الواحدية ذات التنظيم الجهوي المتقدم (اسبانيا، إيطاليا...). والحال أن المنطقة العربية لم تشجع قط على المنافسة في هذه الزاوية من التخصيب السياسي و الحلحلة الديمقراطية إن صح التعبير. فللسودان دستوريا ورسميا نظام سياسي فيدرالي منذ سنة 1990. لكن نظام البشير انشغل بتشديد المركزة لتعميم نظام الشريعة حتى على حساب المناطق الجنوبية المسيحية والأنيمية. وبالتالي، تفتقد المنطقة العربية والإفريقية (نيجيريا أيضا)، باستثناء جنوب إفريقيا، للنموذج الجهوي الذي يمكن أن يدفع الدولة المغربية نحو التنافس في هذا الميدان الهيكلي في التنظيم السياسي الجغرافي للدولة. مما يترك للمغرب رغم ذلك في نفس الوقت، فرصة الرهان للانفراد بهذا الميدان في التقدم السياسي كجزء من الهوية المغربية المتنوعة والغنية والمستقرة لو عرفت النخبة كيف تقدم التضحيات الفئوية الخاصة لتقوية حظوظ الوحدة والديمقراطية معا في عالم عاصف متغير.

لقد فقدت الدولة المغربية التي كانت مشتهرة باسم الإمبراطورية الشريفة، ثلثي المساحة الترابية منذ دخول فرنسا للجزائر سنة 1830. ولنقارن النخبة الصينية التي تجددت ثلاث مرات في الفكر السياسي والبنية التنظيمية وفي صراع الطبقات لفائدة الإنتاج الصناعي والتحديث الفكري العلماني والدمقرطة من فوق ومن تحت بين الفينة والأخرى. بقيت إلى اليوم إمبراطورية الوسط والسماء معا ولكن بالمعنى الفضائي والتكنولوجي والاقتصادي. ويشهد محللو الغرب أن الصين المنعوتة بالديكتاتورية الشمولية شهدت تقدما متفوقا عما حققته الهند الليبرالية في مؤشرات التنمية البشرية.

وبغض النظر عن مؤشرات التنمية البشرية التي تتركنا قريبين من جيبوتي واليمن في المنطقة العربية. فالمشكل الترابي يضعنا رفقة الارتداد الانفصالي اليوم في كل من السودان واليمن. والحال أننا على تماس مع التقدم الغربي.

مما يضع المغرب في المحك الحاد سنة 2010، السنة التي ستنتهي بانفصال جنوب السودان عن شماله. وقد أحسنت الدولة المغربية عندما مددت فترة عمل

اللجنة الاستشارية حول الجهة الموسعة، لتأخذ بعين الاعتبار إمكان المزيد من الاستنزاف الداخلي للبوليساريو بدل تحول الصحراء إلى ساحة انفصالية من الداخل. لكن التفاؤل المجاني لن يبقى مفيدا إذا بقيت المعطيات الدولية عنيدة، وإذا بقيت النخبة الحاكمة متلكئة عاجزة عن إقرار الديمقراطية الجهوية وكذا إذا لم تتقدم السلطة المركزية في اتجاه تقوية سلطات الوزير الأول والبرلمان.

لقد منح الاتحاد الأوربي فرصة استثنائية للمغرب كي يتقدم في ميكانزمات الديمقراطية التمثيلية لفائدة المجتمع. ومن المعروف أن وسائل اندماج أعضاء الاتحاد الأوربي لا تجري سوى عبر التقدم في الدمقرطة السياسية والاقتصادية والثقافية. مما يراكم عوامل قطاعية كمية تهئ للتحول النوعي غير القابل للارتداد في ميادين وقيم التحديث. وكلما تأخرت الدول في الإصلاحات الديمقراطية كلما ترسخت فيها مفاعيل الأزمات الدورية والهشاشة البنيوية مثل نشهد اليوم في اليونان والبرتغال واسبانيا.

وإذا كانت المبادرات الملكية في ميادين الأوراش الاقتصادية تدعم أسس التقدم الاقتصادي، فعلى العكس من ذلك، تلعب الحكامة الرديئة دور القدم التي تدك ما يتم حرثه.

ثـالثـا :

إن دور المجتمع المدني البارز منذ قيام مرحلة العولمة طيلة العشرين سنة الأخيرة، إذا لم يستوعب التراكم الكمي والخلاصات النوعية التي يتوصل إليها عبر البرامج السنوية، سيستنفذ استرتيجية تأسيسه إذا لم يبرز من صلبه مناضلون، ليبراليون ويساريون وأصوليون حتى، لينتقلوا من تشخيص فقه الفروع إلى تشخيص فقه الأصول إن صح التعبير.

فقد حان الوقت للاقتناع بالجودة التي حققها المجتمع المدني المغربي. وذلك من خلال جمعياته التنموية والتكوينية. بل وللانتقال من لحظة استيعاب أهداف الألفية للأمم المتحدة. فالبنك الدولي لم يعد يساهم في التنمية سوى بنسبة 5%

من مجموع ما يصرف على التنمية عبر الشبكات العالمية. وبالتالي، على المجتمع المدني المغربي أن ينتقل إلى التشخيص السياسي للأوضاع في الجهات.

وهنا يمكن التذكير بالخلاصة الآتية بعد أكثر من نصف قرن من الاستقلال. بحيث أصبحت لدينا ثلاث أنواع من المناطق الأوسع من الجهات. مناطق مندمجة في التجربة التنموية حيث تتركز البنوك والمشاريع وفرص الشغل وديناميكية الاستثمار ورسملة كل عوامل وقوى وعلاقات الانتاج. وهي المحور الأطلنطي حيث الدار البيضاء كمركز.

ثم هناك المناطق التي تعتبر ضمن قراءة المغرب غير النافع. وبالتالي، ولأسباب مرتبطة بالصراع على السلطة أواخر الخمسينات وطيلة الستينات، اتجه سلوك الدولة تجاهها نحو العقاب الجماعي، كونها شكلت "كانون الفتن" (الريف نموذجا). فردت على التمردات بتجميد البرامج التنموية خلال ما يقرب من 40 سنة. إذ حرم جيل بكامله من تصريف مهاراته وخبراته في اختيارات الاندماج الاقتصادي والاجتماعي. ونعلم جميعا أن تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية في المنطقة العربية (2003) لخص تعريف التنمية في كونها تتلخص في معادلة ما يتوفر لدى أفواج المقبلين على سوق الشغل من مهارات وخبرات، مقابل ما توسعه البنيات الإدارية والاقتصادية وكل مؤسسات الدولة من اختيارات مهنية أمام أولئك المتوفرين على الخبرات والمهارات. ونجد النظام التعليمي يوفر الخبرة والمهارة ولكن النظام الاقتصادي لا يوسع اختيارات الاندماج المهني والوظيفي أمام المقبلين على سوق الشغل. فتجد المناطق المهمشة نفسها أمام إهمال شامل. راكم الإحساس بالغبن والتمييز ضد أبنائها طيلة المراحل التي سبقت الاعتراف بقرب "السكتة القلبية". ولم تنفع الانتخابات المحلية والتشريعية في حلحلة التربة اليابسة في الوضع العام. ولنخب هذه المناطق مثل الريف وسوس والشرق وعي حاد وتعبير المرارة ونسبة كبيرة من التشكك في برامج الدولة وخطاباتها. ومن الانتظارات المرتبطة بالاصلاح الجهوي البوح السياسي بهذه الفجوة المعنوية التي تعمق هوة فقدان الثقة بين المجتمع في هذه المناطق وبين الدولة.

وهناك مناطق الصحراء التي بقيت خارج تجربة التنمية بسبب الاستعمار

الاسباني المباشر طيلة عشرين سنة (1956-1975). خصوصا وقد انشغلت الدولة طيلة الستينات بقضية موريتانيا. ومباشرة بعد الاتفاق الدولي لاعتراف المغرب (1969) باستقلال موريتانيا (1960) وما تلاه من استرجاع سيدي افني ومنطقة أيت باعمران من يد الاحتلال الاسباني، أحس المواطنون في الساقية الحمراء ووادي الذهب بعده، وكأن يد القدر قد أهملتهم ساعتها (1969) إلى وقت غير معلوم. مما زرع الرغبة في مقاومة الاحتلال الاسباني كيف ما كان الهدف ولو بالاستقلال عن المغرب. وقد صرح الأمين العام لحزب الأصالة والمعاصرة (بيد الله في برنامج مي زانكور) أن البوليساريو أصحاب أفكار وليسوا مرتزقة. وقد زكت الجماهيرية هذا التوجه الانفصالي بمعية اللفظية الشعارية ضد الأنظمة الملكية، التي اشتهر بها إعلام جماهيرية من أصبح رئيسها من بعد ملك الملوك. وهكذا تدخلت عوامل ديكتاتورية عربية وديمقراطية دولية (اسبانيا)، لنقل اليأس بين سكان الصحراء إلى صيغة انفصال باسم النخبة الصحراوية. ولأن الديمقراطية مفتقدة في المغرب وفي المنطقة بكاملها، فقد كبر دور العامل الدولي لتضخيم دواعي الانفصال لدى جزء من النخبة الصحراوية الصاعدة وهي بمثابة الطبقة المتوسطة هناك. بينما بقي الرأي العام تحت سيف الخطوط الحمراء وضمنها الحديث عن مشاكل الصحراء. فقد ارتبط ذلك بما يشبه الخيانة الوطنية (حديث الملك الراحل عن قادة الأحزاب الذين حضروا المجلس الوطني الفلسطيني بالجزائر إلى جانب وفد بوليساريو).

إن الرؤية السياسية للجهوية المتقدمة لا بد أن تأخذ بعين الاعتبار هذا التفاوت، الثلاثي الدرجات، في شعور المناطق تجاه الدولة. وقد شكل مبدأ جبر الضرر الجماعي من خلاصات هيئة الإنصاف والمصالحة بوابة واسعة لتصحيح العلاقة بين الدولة وبين مختلف الجهات بالتشخيص الثلاثي المشار إليه هنا. لكن الخلاصات المقبلة للجنة الاستشارية يجب أن تتضمن صراحة اعتذارات الدولة تجاه المجتمع وفق مناطقه الثلاث المتفاوتة في الاندماج والقطيعة. وذلك قصد جعل الجهوية المتقدمة إنهاء لا رجعة فيه لمنطق القطيعة بين المجتمع والدولة. فإذا كانت المؤسسة الملكية بمفردها ومن خلال وضوح الرؤية لدى الملك قد ظفرت بهذا الرهان. فالكلام هنا يتعلق بالنظام السياسي ككل. والذي ما زالت

طبقته العليا تعيش في دائرتها اليعقوبية المركزية المغلقة. فالملاحظ أن السمعة الجيدة للمؤسسة الملكية لا تصاحبها سمعة من نفس الجودة بالنسبة للنظام السياسي ككل.

أما التفعيل البرنامجي لردم الهوة بين النظام ككل والمناطق عبر سياسة الجهوية المتقدمة، فيبدأ بتفعيل صفة الموسعة. وهذه الصفة في خطاب الدولة يتوجه إلى كل الذين يتخوفون من الإبقاء على المضمون الإداري الفرنسي للجهة، بتوسيع الاختصاصات للجهات بالمعنى السياسي. أي بتقاسم السلطة بين العاصمة المركزية وبين عواصم الجهات. وهو ما يفيد اعتبار الملك ضامنا لهذا التقاسم مع ضمان التوازن والتضامن الوطني بين الجهات.

وأما التقاسم فلا بد أن يتوفر على وسائل سياسية (الانتخابات لاختيار مسؤولي الجهة) ومالية (أبناك جهوية لتقريب قرارات السلفات والاستثمار المالي) واجتماعية (السكن والشغل والصحة) وتعليمية (الأمازيغية) بكيفية يكفلها الدستور ويضمنها الملك. وقائمة على مبدأ سيادة صندوق الاقتراع لمنح الثقة ونزعها.

لقد اكتسب الأطر القياديون للمجتمع المدني ما يكفي من الاحترام على قاعدة ثنائية الالتزام بقضايا التقدم الاقتصادي الاجتماعي وقاعدة الحياد السياسي ولكن تحت سقف المشروع المجتمعي الديمقراطي الحداثي. ولو أن مقولة الأطر القياديين للمجتمع المدني" تبقى "مادة خام" تفتقر للإرادة من طرف المعنيين لوعي ذواتهم وتشكيل حلقتهم المفقودة.

وبالتالي، يمكن للدولة وللمجتمع أن تعتبرهم تينك/تانك (=صناع أفكار وبرامج سياسية تلائم متطلبات المستقبل) لبلورة التوجهات الكبرى للبرامج الجهوية بكيفية استشارية يأتي دورها بعد أو قبل انتهاء اللجنة الاستشارية الحالية. وهذا لا يمنع حقهم الفردي للتموقع ضمن الليبراليين أو اليساريين أو الأصوليين.

إن هذه التوجهات تأتي ضمن تقوية فقه الأصول السياسية للمجتمع المدني. بينما يراكم المجتمع المدني ما يكفي من الخبرة التي تعتبر ضمن فقه الفروع وكل أبواب الحكامة الرشيدة. ودعاماتها في التوجيه والتكوين والتدبير والتسيير.

إذ يوجد داخل صفوف المجتمع المدني أطر لها حصافة الرؤية والخبرة البيداغوجية ومهارة تدبير الاختلاف والتنوع. لسبب بسيط هو أن الكثير منها تواضع لخدمة المجتمع وهو حامل لخبرة سياسية وتنظيمية وفيرة.

إن للمجتمع المدني مسافة كافية تجاه الانتفاع السلبي من الاختيارات السياسية. لذلك، له حظوظ التفوق كقوة اقتراحية، خصوصا إذا استوعب المدرسة الأسيوية التي تعتمد الإبقاء على مكاسب المستفيدين في المراحل السابقة، مع التخطيط لتوسيع ماكنة إنتاج القيم الاقتصادية النافعة، لفائدة الذين لم يستفيدوا بعد. فالتجربة الماليزية، وعلى لسان مهاتير نفسه، أبقت للنخب الصينية الماليزية حظوظ التفوق. لكن منذ وصول الحزب ذي الأصول الإثنية المالية المحلية إلى السلطة عبر صناديق الاقتراع سنة 1981، عملوا على فتح المشاريع حيث ينحدر مستوى عيش الطبقة الوسطى إلى درك الفقر. فتم إصلاح النظام المالي والبنكي والعقاري ساعد على رسملة عوامل الإنتاج في المناطق المتخلفة. وبذلك، لم تتضرر النخبة الصينية. بل اتسع السوق الداخلي في وجه ما تسيطر عليه من قطاعات الزراعة والصناعة والتجارة والخدمات. بل استفادت من تشكيل مجموعة الأسيان الاقتصادية لتفلت من الشروط القاسية التي يتعامل بها الصندوق الدولي مع زبنائه المستضعفين. فجيل الإصلاحات الأربعة خلال العشرية الأولى من الألفية (1999ـ 2010)، في ميادين الأوراش الاقتصادية والحقل الديني والقضايا النسائية وتمكين الأمازيغية، خلقت أرضية أولية لاستقبال الجيل الثاني من الإصلاحات النوعية، لتوزيع حصص جديدة من الدمقرطة في السياسة والاقتصاد والاجتماع والثقافة. ومن حق سكان الجهات أن يعتبروا نقل الاختصاصات النوعية إلى سلطات جهوية منتخبة على رأس بنود الجيل الثاني من الإصلاحات.

ونحن نستفيد من الدول الناجحة في السياحة وفي الزراعة وفي التصنيع، مثل اسبانيا، أليست تلك الاستفادة استفادة عملية ضمن «فقه الفروع». فلِمَ لا نستفيد من الدول الناجحة في سياساتها الكبرى في ميادين فقه «الأصول» ؟

ومن حيث المنهجية العلمية في بلورة الأفكار بعد التشخيص، ثم تحويلها إلى

برامج وأولويات، ثم وضع معايير التقييم والمتابعة، استفاد المجتمع المدني من المنهجية العلمية المعروفة لدى فرنسيس بيكون والمقسمة بلورة الأفكار وصناعة المنجزات المبرمجة. وفي شأن الجهوية الموسعة اليوم، من حق المجتمع المدني أن يتبع المنهجية الثلاثية البيكونية : عمل النمل عبر تجميع المعطيات لتشخيص واقع الجهات ما قبل الميلاد السياسي. ثم عمل العناكب عبر التشبيك وتحديد الأولويات ضمن البرامج. ثم عمل النحل باستخلاص المهام الضرورية لتتحول الجهوية ورشا كبيرا للتغيير نحو المستقبل الأفضل على رأس الجيل الثاني من الإصلاحات.

المناقشات العامة

خلاصات السلسلة الثانية من تدخلات المشاركين

تطرقت هذه الجولة الثانية من المناقشة إلى ثلاث نقط رئيسة.

النقطة الأولى تتعلق بندى توفر الإرادة السياسية لإنجاح مشروع الجهوية المطروحة، أي مدى استعداد السلطة المركزية اقتسام السلطة مع الجهات، في الوقت الذي نرى أن الحكومة ذاتها منزوعة الصلاحيات أمام السلطة المركزية .

وفي نفس الاتجاه تم التأكيد على أن الدولة التي تعتمد الإجماع في تدبير كل قضاياها يصعب عليها تدبير الاختلاف الذي يرتبط بالنظام الجهوي مفهوما وممارسة.

وإلى ذلك يمكن الإشارة أن ربط الجهوية بوصف المغربية على غرار إقران الديمقراطية بالحسنية ينم عن إرادة جعل هذه الجهوية مجرد ديكور لطبيعة نظام غير مستعدة للتغيير

أما النقطة الثانية فتتعلق بالتأكيد على أهمية دور المجتمع المدني في المساهمة في بلورة تصور متكامل حول الجهوية، خاصة أن جمعيات المجتمع المدني ألفت الاشتغال على القضايا الكبرى على المستوى المحلي والجهوي. غير أن هذا الدور لا يمكن بأي حال من الأحوال أن يغري بالقول بأن المجتمع المدني بإمكانه أن يعوض الأحزاب السياسية باعتبار أن دور هذه الأخيرة يجب أن يبقى محفوظا لها مهما بلغت من الهشاشة.

وعلى مستوى ثالث، وفي ارتباط بالمدخل الدستوري لبناء جهوية ناجحة تمت الإشارة إلى ضرورة الاهتمام بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية خاصة وأن جعل المواطن في قلب الاهتمام بهذه الحقوق هو الذي ينمي ويقوي لدية الشعور بالانتماء.

تعقيب حسن بنعدادة

ناشط جمعوي

في البداية لا بد من التأكيد على أن مسألة الجهوية ليست مسألة ثقافية أو فكرية.. بل هي قضية سياسية بامتياز. كما أن خمسين سنة من التدبير المركزي والممركز لم تساهم في التنمية المنشودة ، اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا..

غير أن طرح الجهوية من الناحية النظرية تعتبر خطوة نحو التطور الديمقراطي لأي نظام مؤسساتي اختار الديمقراطية كأسلوب لتدبير الشأن العام، حيث تشكل الجهوية قيمة مضاعفة تعزز وتوسع قواعد الديمقراطية على المستوى الوطني.

معنى ذلك أن الجهوية لا يمكن أن تنتج إلا إذا كانت في سياق اختيار الديمقراطية الحقة، كأسلوب لتدبير الشأن العام وطنيا وجهويا، بيد أنه يجب أن نعي كل الوعي بأن البناء الديمقراطي على المستوى الجهوي مرتبط كل الارتباط بالبناء الديمقراطي على المستوى الوطني.

وبما أن البناء الديمقراطي على المستوى الوطني تحكمه عدة قوانين تسرى على كافة الجهات بالمغرب. وبما أن العديد من مقتضيات هذه القوانين تعرقل البناء الديمقراطي الحقيقي وحمايته على كافة التراب المغربي، فإنه من الضروري مراجعة كافة هذه القوانين بكيفية شاملة وإزالة كافة المقتضيات إلى تعرقل البناء الديمقراطي المتين والصحيح مع إضافة ما يعزز الديمقراطية ويوسعها ويحميها...

ومن بين القوانين الوطنية التي يتعين مراجعتها : الدستور، قوانين الحريات العامة، مدونة الانتخابات، الميثاق الجماعي، قانون الأحزاب، الأنظمة المتعلقة باختصاصات ومهام رجال السلطة...

وعليه، فالجهوية ستشكل تطورا نوعيا إيجابيا إذا كانت مسبوقة بإصلاح مؤسساتي عميق يبدأ بمراجعة دستورية جوهرية.

فإن كان الدستور الحالي يتضمن اختيارات ومبادئ تتمتع بنوع من الأهمية، فإن لها أهمية محدودة، لأنها تحتاج إلى التدقيق عبر التعديل من ناحية وإلى المزيد من الإضافة لمبادئ واختيارات أخرى منصوص عليها في المواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان من ناحية أخرى.

ومن بين المبادئ التي يجب إضافتها :

- الشعب مصدر جميع السلط.

- الأحزاب السياسية تساهم في تنظيم وتمثيل الشعب. وتتداول على السلطة من أجل تطبيق برامجها حسب نتائج الاقتراع.

- سمو المواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان على القوانين الوطنية.

- الرجل والمرأة متساويان في التمتع بجميع الحقوق السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

- إضافة إمكانيات الطعن أمام القضاء في جميع القرارات ذات الصبغة الإدارية ولو كانت في صورة الظهائر.

- إضافة عدم تقادم جرائم الإبادة الجماعية والاختطاف والتعذيب ونهب المال العام.

- إضافة كون الدستور يضمن : حرية العقيدة، التوزيع العادل، والحق في علاج الصحي الجيد وفي الضمان الاجتماعي ضد جميع الآفات، الحق في السكن اللائق والبيئة السليمة، الحق في التنقل داخليا وخارجيا، والحق في الوصول إلى كافة مصادر الخبر...

- كما يجب أن ينص على فصل حقيقي للسلط، وعلى أن القضاء سلطة مستقلة

عن باقي السلط ، وأن المجلس الأعلى للقضاء مستقل عن السلطة التنفيذية إداريا وماليا ورئاسيا، وأنه يساهم في وضع السياسة الجنائية، وأن قراراته في الترقية والتأديب والنقل ملزمة، وأن القضاة ملزمون بالدفاع عن استقلالهم تحت طائلة مساءلتهم...

كما يجب أن ينص على إنبثاق المؤسسان من الإرادة الشعبية عبر الاقتراع الحر.

ويجعل الحكومة منبثقة من البرلمان ومسؤولة أمامه، وأن ينص على مبدأ التوازن والتضامن بين الجهات والتعاون وإزالة العوائق بين مختلف الجهات والتنمية المشتركة بين الجهات المتجاورة، والكل في نطاق المحافظة والحماية لوحدة البلاد الترابية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

بذلك، تصبح الجهات وحدة ترابية تسير ديمقراطيا من قبل مجالس منتخبة بعيدا عن الوصاية، وتتوفر على مداخيل تمكنها من تنفيذ برامجها.

إن التفكير في الجهوية يجب أن لا يكون مركزيا هاجسه إيجاد حلول مؤقتة لبعض الاشكالات السياسية. بل أن يكون ذا أبعاد تنموية حقيقية مستدامة وأن يفتح حوله نقاش عمومي وطني بإشراك كل الفاعلين. كما يجب تحديد صلاحيات الجهات بما يراعي خصوصية كل جهة من ناحية الثروات والتاريخ والثقافة... مع ضرورة إعادة النظر في التقطيع الترابي للجهات من حيث عددها - ضرورة تقليص عدد الجهات - وكذلك مراجعة عدد الجماعات المحلية حتى لا تكون عائقا أمام قدرات الجهات في التنمية ؛ وتوسيع صلاحيات مجلس الجهة والحد من سلطة الوصاية - المركزية ؟

إن التهافت على المركز لازال قائما، وإن الإطارات المركزية لازالت تستمد جزء كبيرا من قوتها وهيمنتها من قربها من المركز ، باعتبار أن المركز يساوي مصدر القرار، وضخامة الإمكانات المادية والإعلامية والتواصلية والاستقطاب وتستمد قوتها كذلك من ضعف الهامش/المحلي.

إن التفكير في الجهوية يجب إن ينطلق من رؤيا متطورة ومتحررة من كل الأشكال التنظيمية الفاسدة التي أوصلت العمل السياسي إلى ما وصل إليه من تبخيس.

وعليه فإن رد الاعتبار للعمل السياسي الجاد هو كذلك مدخل أساسي لإنجاح الجهوية . ورد الاعتبار للعمل السياسي لن يكون إلا بالوضوح وتوسيع الحريات الفردية والجماعية والحق في التنظيم.

إن الانتقادات الحادة الموجهة للأحزاب السياسية الديمقراطية والمحاولات المتكررة للطعن في شرعيتها خصوصا من طرف بعض الفاعلين الجمعويين وبعض الصحف المستقلة تفرض توضيحا أساسيا.

إن أي نقد للممارسة الحزبية في الحدود الموضوعة يبقى نقدا مشروعا ومطلوبا، لكن أن يصبح هذا النقد طعنا في التنظيم الحزبي في أي شكل تنظيمي، فهذا ما لا ينسجم مع الخطابات التي تدعى «الحداثة»، لأنه لا يمكن أن نتصور بناء ديمقراطيا في غياب تنظيمات حزبية ديمقراطية.

وهنا لا بد من الإشارة إلى غياب المثقفين عن إنتاج الفكر السياسي في الساحة الثقافية المغربية. وهذا الغياب الكبير للنخبة الثقافية والفكرية بالإضافة إلى خلود الأحزاب إلى الراحة البيو لوجية - في انتظار مواعيد الانتخابات - لا يساهم في تأطير وتعبئة الجماهير.

كما نسجل ضعف الفاعلين الجمعويين في التأطير العملي للجماهير الواسعة، وفي العديد من النقاط السوداء، مما تصبح معه مردودية «المجتمع المدني» هزيلة رغم ما يطرح عليه من رهانات ومن شراكات محلية ودولية.

وهذا الضعف في المردودية ليس ناتجا عن الضعف الذاتي فقط، بل يعود للوضع السياسي العام الذي أصبح حبيس الرتابة، وعدم قدرة الفاعلين السياسيين في تحريكه والنهوض به الأمر الذي يفضي إلى اختلال كبير في موازين القوى.

إن غياب الثقة وفقدانها من طرف الجماهير أدى بها إلى العزوف الواسع عن

المشاركة السياسية. كما نسجل غياب الإرادة السياسية الحقيقية كمعلمة، أساسية في إنجاز العديد من المشاريع الأساسية في الحياة العامة المغربية ؛ سواء في مجال الديمقراطية - فشل الانتقال الديمقراطي- عدم تفعيل توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة على سبيل المثال لا الحصر.

المناقشات العامة

خلاصات السلسلة الثالثة من تدخلات المشاركين

الجولة الثالثة من النقاش عرفت بدورها التداول في الشروط التي طرحت فيها مسألة الجهوية الموسعة بالمغرب من خلال التساؤل عما إن كان لها ارتباط بالرغبة في الاستجابة لبعض مطالب المكون الأمازيغي في المجتمع المدني أم أن لها ارتباطا فقط بالتطورات التي عرفتها قضية الصحراء في علاقة مع المقترح المغربي الخاص بالحكم الذاتي كمخرج لهذه القضية.

وفي نفس الصدد تم إعطاء لمحة مقتضبة عن المراحل التي مر منها التقسيم الإداري للمغرب في إطار اللامركزية إلى أن وصل الأمر إلى طرح مسألة الجهوية الموسعة باعتبارها تستجيب بدورها لحاجة المركز إلى ديمومة سلطته.

أكيد تمت العودة إلى التعديل الدستوري باعتباره يشكل مدخلا رئيسيا في مجال بلورة وتنفيذ مشروع الجهوية، غير أنه تم التأكيد على أن هذا التعديل في حد ذاته يرتبط أشد الارتباط بميزان القوى. ومن ثمة التساؤل حول إن كان ميزان القوة الحالي يسمح بأن يتضمن التعديل الدستوري التنازلات الضرورية من الدولة المركزية لتحقيق التطور الذي ينشده الشعب المغربي. وفي نفس السياق تم التعبير عن التخوف من إفراغ اليمقراطية من كل محتوى إيجابي وفضلا عن ذلك، تم طرح الأساس الذي يجب أن يقوم عليه التوزيع الترابي في إطار هذه الجهوية، سواء تعلق الأمر بالأساس اللغوي أو الاقتصادي، مع مناقشة القضايا التي يمكن أن يثيرها التقسيم على أساس لغوي أو لسني باعتبار أن المغرب يعرف تداخلا بين المناطق التي تتحدث بلغات مختلفة فضلا عن تواجد الناطقين بلغات المغرب المختلفة في جهة واحدة. وفي ارتباط بذلك تم التطرق إلى مسألة اللغات الوطنية في علاقة مع مطلب دسترتها.

وعرفت هذه الجولة من النقاش أيضا إثارة وضعية الأحزاب السياسية مع التساؤل عن مدى سدادة القول بهشاشتها وتكراره، والتأكيد على دورها. وفي علاقة بذلك ذهب أحد المتدخلين إلى الدعوة إلى ضرورة إعادة النظر في دور المجتمع المدني والقضايا التي يجب أن يتداول فيها أو يشتغل عليه.

ولم تفت هذا النقاش الإشارة إلى عدم اهتمام اللجنة الاستشارية المكلفة ببلورة رؤية متكاملة حول الجهوية الموسعة بالاستماع إلى وجهة نظر المجتمع المدني في الموضوع.

تعقيب نعيمة بنواكريم

ناشطة جمعوية

في البداية أريد أن أؤكد أن المرحلة التي نعيشها هي مرحلة بلورة الرؤى بخصوص الجهوية الموسعة علما أن لا أحد يتوفر لحد الآن على رؤية متكاملة في الموضوع، وهو ما دفع إلى تكوين اللجنة الاستشارية التي وجهت الدعوة إلى كل الفاعلين بتقديم مقترحاتهم بهذا الخصوص لمساعدتها على بلورة رؤية مثلى للجهوية الموسعة.

إن المهم بالنسبة لنا كفاعل مدني هو التأكيد على المبادئ الكبرى التي يجب الاستناد عليها في بناء هذه الجهوية وتحديد شروطها والغايات منها. ومن بين هذه المبادئ، كما ورد في بعض المداخلات، الديمقراطية التشاركية، والمساواة،الإنصاف والعدالة الاجتماعية، العدل في توزيع الثروات....

ومن جهة أخرى فإذا كنا نملك الوضوح الكافي على مستوى المبادئ، فإن بلورة الصيغة العملية صيرورة ممتدة مع الزمن، قد تعرف تغيرات أثناء الممارسة ذاتها.

أول ملاحظة أن الفاعل الجمعوي لم يتخلص بعد من شروط تأسيسه وطريقة أدائه في هذه المرحلة، فالمداخلات السابقة تبرز أننا لا زلنا حبيسي فعل «تشخيص الوضع، إدانته ، ثم اختزال أزمة البلد في الدولة المغربية»، كما أننا، ولكوننا خرجنا من رحم السياسي، لم نتخلص بعد من طريقة أدائه ورؤاه، مع العلم أننا اليوم نعيش شرطا مختلفا، لا أدل عليه أن الجمعيات المدنية الآن أصبحت في العديد من المجالات شريكة في وضع السياسات العمومية، وفي تدبيرها وتفعيلها، مما يفرض عليها أن تمتلك الجرأة و النزاهة الفكرية للإقرار بمسؤوليتها أيضا فيما يخص نتائج هذه السياسات.

الفاعل المدني يكون مؤثرا في السياسات العمومية حين يمتلك مشروعا، نستحضر هنا الدور البارز للحركة النسائية في التعديلات التي شهدتها مدونة الأسرة و في تحقيق العديد من المكاسب للمرأة المغربية في العشرية الأخيرة، كما نستحضر دور الحركة الحقوقية في مسلسل العدالة الانتقالية الذي نهجه المغرب... مهنية الفاعل المدني و مثابرته من شأنها أيضا أن تجعل منه قوة اقتراحيه و ضاغطة لها تأثير...

وهكذا، فيجب اللجوء إلى كل الوسائل المتاحة ليشمل مشروع الجهوية المطروح المبادئ التي أشرت إليها باعتبارنا شريكا وفاعلا اجتماعيا. بل إن تأثيرنا يستلزم توفرنا على مشروع متكامل عن الجهوية التي نتوخى بناءها في بلادنا، وبلورة إستراتيجية للمرافعة دفاعا عنه، باعتماد مقاربة حقوقية و تشاركية في العلاقة بالمواطنين و المواطنات، ينبغي أن نكون تعبيرا حقيقيا و صادقا لمصالح هؤلاء، لأن ذلك شرط أساسي أيضا للديمقراطية التشاركية التي نطالب بها...

لقد حقق الفاعل الجمعوي العديد من المكتسبات، يعترف بها الجميع، غير أنه من الضروري حين تحليلنا لمدى تفعيل و نجاعة تطبيق هذه المكتسبات ألا ننسى مساءلة ذواتنا عن مدى مسؤوليتها فيما نسجله من نجاحات أو إخفاقات ، و الغاية من ذلك و بكل بساطة هو تطوير أدائنا و تعزيز ثقافة و ممارسة تقديم الحساب التي نناضل من أجل النهوض بها في بلدنا.

من جهة أخرى، وبخصوص تأطير المجتمع، أريد أن أشير إلى النخب المحلية التي بدأت تشكل قوة سياسية نافذة على المستوى المحلي إلى درجة تجاوزت قدرة الدولة و الأحزاب المؤطرة لها في ضبط انزلاقاتها، خاصة فيما يتعلق بدورها المركزي في إفساد كل العمليات الانتخابية التي شهدتها بلادنا في العقد الأخير. ينبغي استحضار هذا المعطى باستمرار في تفكيرنا وأدائنا وطرق اشتغالنا كفاعل جمعوي في مجال التنمية الديمقراطية على المستوى المحلي، للتصدي لممارسات ثقافة الرشوة والفساد و للنهوض بثقافة المواطنة و تعزيز قيم و مبادئ حقوق الإنسان و التنمية الديمقراطية.

المناقشات العامة

خلاصات السلسلة الاخيرة من النقاش تعقيبات المتدخلين

الأستاذ علي الطبجي كان أول المعقبين على ما راج في النقاش والتعقيبات من آراء وأفكار واقتراحات، حيث أكد أن من المفيد أن ينتج المجتمع المدني موقفا بخصوص الجهوية يكون مزاحما للموقف الرسمي ، خصوصا وأن مقترحات الأحزاب السياسية تتسم إلى حد الآن بالفقر والهزالة. وبالمناسبة، فإننا عندما نتحدث عن الأحزاب السياسية، يضيف الطبجي لا نبتغي نقدها، بل فقط وصف واقع مرير، مع الإشارة إلى أن المنظور المركزي الذي أشاعه النظام السياسي ببلادنا هيمن أيضا على الأحزاب السياسية والنقابات ويتمثل ذلك في العديد من الممارسات، لعل أبرزها التشبث بمواقع المسؤولية ضدا على كل منطق سليم

ومن جهة أخرى، أشار إلى أنه لا مجال للمقارنة بين 1956 والوقت الراهن من حيث تملك الشعب المغربي للمعرفة، كما أن الحركة الثقافية انتقلت إلى المغرب وحجم النضالات التي خاضها الشعب المغربي منذ الستينات مكنته من الحصول على العديد من الحقوق والحريات جعلته في مستوى المساهمة في اتخاذ القرار.

واعتبر في الأخير أن بناء الجهوية الموسعة بالمغرب ليس في حاجة إلى تأصيل تاريخي ، بل يحتاج إلى توافق بين الدولة والمجتمع

واقتصرت نوال أسلمان في تعقيبها على الإشارة إلى تجربة الجمعية التي تشتغل فيها على المستوى الجهوي، مؤكدة على أهمية توحيد الرؤى والعمل بين مكونات المجتمع المدني وإشراك المواطنين.

وعلى مستوى آخر أشارت إلى الأنشطة التي تقوم بها الجمعيات سواء على مستوى الحكامة الجيدة أو تقوية القدرات لدى ذوي القرار السياسي على المستوى المحلي

يصطدم دائما بغياب الإرادة السياسية.كما أكدت من جهة أخرى على أهمية المقاربة التاريخية في تناول مسألة الجهوية

أحمد عصيد أشار في تعقيبه إلى رغبة السلطات في مواصلة ممارسة بعض سلبيات الماضي لكن في إطار جديد وبشعارات مختلفة ،مما يساهم في ضياع الوقت وتأخر المغرب. لهذا يطرح مسألة الجهوية في صيغة سؤال حول إن كان هناك استعداد فعلي للانتقال من نموذج دولة إلى نموذج آخر.

أما الجانب الثاني الذي تطرق إليه فيتعلق بانتظار مختلف الفاعلين الإشارات من فوق للتطرق لبعض القضايا من قبيل الجهوية، والإصلاح الدستوري، مشيرا في هذا الصدد إلى تجربة بالمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية الذي كان أبى إلا أن يطرح مسألة الأمازيغية رغم بعض المقاومات، فكتن صاحب أول مذكرة رفعت إلى محمد السادس بخصوص اللغة الأمازيغية.

إن الحديث عن تقصير الأحزاب السياسية، يقول عصيد ليس تهجما عليها، بل هي إشارة إلى حالة إنهاك وإضعاف، باعتبار أن السياسة الرسمية تقوم على إدماج مختلف العناصر في إطار نسق فاسد، خاصة أن الفساد كان من مقومات النظام واستمراريته. واعتبر إن إنهاك الأحزاب السياسية وإضعاف المجتمع المدني سيؤديان إلى إنتاج وضع خطير يتمثل في التقابل بين حزب الدولة والتطرف، وهكذا فمن الخطأ يضيف صاحب التعقيب التركيز على القول بأن الضعف في المجتمع وقواه لأن النسق السائد يحول حتى دون تنفيذ القرارات التي تتخذها السلطة كما هو الشأن بالنسبة للنهوض بالأمازيغية، مع الإشارة إلى أن إفشال هذا المشروع سيؤدي إلى صراع خطير بهذا الخصوص .

ومن جهة أخرى أكد أن مسألة الجهوية لا يجب أن تقترن فقط بالحكم الذاتي بالصحراء، بل يجب أن تكون ضمن منظور استراتيجي كما يجب توفير شروط إنجاح هذا المشروع .

وفي ارتباط بذلك أكد أحمد عصيد أن على المجتمع المدني أن ينهض بأربع مسؤوليات :

أولا : الضغط من أجل توفير شروط بناء الجهوية الموسعة.

ثانيا : الضغط المنظم على السلطة في هذا المجال.

ثالثا : تأطير المواطنين وتعبئتهم بخصوص الجهوية (السمعي البشري، الاتصال المباشر، ...)

رابعا : التصحيح والاقتراح (تصحيح المفاهيم واقتراح تصور بخصوص الجهوية).

ومن جانب آخر أشار إلى المسألة اللغوية بالمغرب مؤكدا على ضرورة الاعتراف باللغة الأمازيغية الفصحى كلغة رسمية في الدستور. كما أوضح أن الجهوية كما هي مطروحة حاليا بعيدة عن القبلية، بل هي جهوية حديثة يجب أن تقوم على فكر حديث، في إطار دولة موحدة تحمل اسم المغرب ، علما أنه لا يمكن الحديث عن جهوية خاصة بالمغرب. كما أشار إلى أن التأصيل التاريخي يسعى بالأساس إلى سد الباب على من يدعي أن مثل هذه المشاريع مستوردة ولا تليق ببلادنا، كما أن التأصيل يولد الحماسة والاعتزاز.

وفي الأخير تقدم أنس الحسناوي رئيس الفضاء الجمعوي بالشكر لكل من ساهم في تنظيم هذا واللقاء وإنجاحه، مؤكدا أن اللجنة الاستشارية حول الجهوية قد راسلت مجموعة من المنظمات والجمعيات من أجل استشارتها في موضوع الجهوية الموسعة، معتبرا أن الأمر يقتضي إشراك المواطنين بدل الاقتصار على مراسلة بعض الجمعيات على أهمية ذلك.

وعلى صعيد آخر، أكد أن جمعيات ومنظمات وفعاليات سبق وأن لعبت دورا هاما في إثارة مسألة الجهوية ونقاشها بشكل جدي، ولم تنتظر النداء الأخير لتستجيب له وتتجاوب معه، كما يشار إلى أن فعاليات سياسية بادرت إلى طرح هذا الموضوع من قبل .

واعتبر الحسناوي أن هذه مناسبة لتعميق المعرفة بهذا الموضوع وتنظيم نقاش

موسع بخصوصه علما أن من المرجح أن يتم تخصيص الجامعة التي ستنظم بمناسبة اجتماع المجلس الإداري المقبل للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

مذكرة النسيج الجمعوي حول مشروع الجهوية

من أجل جهوية ديمقراطية، تنموية وضامنة لمشاركة الجمعيات*

1- ديباجة

إن موضوع الجهوية المطروح اليوم يمثل، بالنسبة إلينا كنسيج جمعوي، أفقا واعدا لتوطيد البناء الديمقراطي وتحديث المؤسسات ونقلة نوعية مأمولة في اتجاه القطع مع الاختلالات التي ميزت تجاربنا السابقة في مجال تدبير الشأن العام المحلي، حيث طبعت السياسات المجالية بطابع ارتجالي وساد الهاجس الأمني والتحكم في الخريطة الانتخابية والسياسية وفي تدبير الأزمات الاجتماعية.

إن الجمعيات تعتبر فاعلا اجتماعيا في التنمية الديمقراطية بأبعادها السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتتمتع بدور هام في بناء دولة الحق والقانون، و إقرار المساواة بين النساء و الرجال وحماية حقوق الإنسان والنهوض بها كما هي متعارف عليها دوليا .

وقد راكمت الحركة الجمعوية تجارب وخبرات، مكنتها من المساهمة في صياغة مقترحات نوعية في مجالات مختلفة : حقوق الإنسان، حقوق النساء، الحقوق اللغوية والثقافية، التنمية المستدامة، حقوق الطفل، حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة، محاربة الرشوة، حماية المال العام، حماية المستهلك، إدماج الشباب، وحماية البيئة .. مما جعلها اليوم قوة اقتراحية وتعبوية أساسية.

وساهمت الحركة الجمعوية بفعالية، إلى جانب باقي الفاعلين، في نشر مبادئ

حقوق الإنسان، وتوسيع مجال ممارسة الحريات الفردية والجماعية، والعمل على حماية حرية الرأي والتعبير بجميع أشكالها، بالإضافة إلى الحق في الوصول إلى المعلومة وتعددية الإعلام السمعي البصري، والدفاع عن المرفق العمومي...

وكانت بصمات الحركة الجمعوية واضحة على مستوى إبداء الرأي وفتح نقاش عمومي في قضايا مهيكلة : قوانين الحريات العامة، الدستور، الميثاق الجماعي، مراقبة الانتخابات، مدونة الأسرة، والعدالة الانتقالية.

إن هذا التفاعل الذي ظلت تبديه الحركة الجمعوية مع القضايا التي تطرح في الفضاء العمومي، وهذا الدور الذي أضحى معترف به لها كفاعل أساسي في مسلسل التنمية الديمقراطية، هو الذي يجعل موضوع «الجهوية الموسعة» المطروح في الوقت الحاضر على بساط النقاش في بلادنا بالنسبة إلينا كنسيج جمعوي مسألة ذات أهمية بالغة.

فهو يستجيب لما ظلت تنادي به الحركة الجمعوية، إلى جانب فاعلين آخرين في بلادنا، وتناضل من أجله من ضرورة تمكين المغرب من نمط للتدبير المحلي يقوم على أساس إشراك فعلي للسكان في تدبير شؤونهم.

ويتيح إمكانية جديدة أمام الحركة الجمعوية للمزيد من تعميق النقاش حول طروحاتها وتصوراتها لبلورة استراتيجية فعالة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية واللغوية بالمغرب، تنبني على تعبئة عقلانية ومتقدمة للموارد والطاقات المحلية، وعلى حكامة محلية ناجعة لترسيخ الديمقراطية وتطوير البناء الجهوي.

ولكي تكون الجهوية المطروحة للنقاش اليوم في مستوى مواجهة هذه الاختلالات، يستوجب، في تقديرنا كنسيج جمعوي، أن تكون قائمة على أساس مقاربة جديدة تجعل منها :

- إطارا لإعادة توزيع جديد للثروات والسلط،.
- وآلية لإعطاء الدينامية المطلوبة إلى الحياة السياسية، واستعادة ثقة المواطنين في الشأن المحلي وفي الحياة السياسية بشكل عام.
- ومنطلقا لتشجيع انبثاق نخب محلية جديدة ومواطنة، بما ستفتحه من إمكانيات للاستقطاب السياسي والمدني، وبما يمكن أن تلعبه من دور في جذب اهتمام الرأي العام.
- وإمكانية لضمان مشاركة فعالة للنسيج الجمعوي ليس فقط في النقاش الجاري حول الجهوية، وفي تحديد المسار الذي ينبغي أن تتخذه هذه التجربة، وإنما أيضا في إبداء الرأي في السياسات الجهوية وتحديد معالمها.

وهذه المقاربة هي التي تهدف هذه المذكرة إلى تحديد أسسها وعناصرها.

2 ـ أسس الجهوية

إن أي تفكير في الجهوية، يجب، في نظرنا، أن يقوم على الأسس والمبادئ التالية :

- المرجعية الحقوقية والديمقراطية والحضارية : أن تستمد مرجعيتها مما تقره التشريعات الدولية لحقوق الإنسان ذات الصلة بالحق في المشاركة في تدبير الشأن العام وما راكمته الإنسانية من تجارب واجتهادات في هذا الشأن، وأيضا من الموروث الحضاري والثقافي المتعدد المشارب للشعب المغربي، وما بلوره بلدنا من تجارب في مجال التدبير المحلي.
- تقوية مسار اللامركزية واللاتمركز : أن تهدف إلى الانتقال من تقاليد المركزية والبناء الهرمي للدولة، إلى تصور جديد يقوم على أساس توزيع أفقي للسلط والصلاحيات والموارد، ويضمن تنمية عادلة ومشاركة حقيقية للمواطنين والمواطنات.

- <u>الإصلاح الشمولي</u> : أن تكون جزا من إصلاح شامل وعميق يروم إعادة النظر في بنية الدولة، ليس فقط على مستوى توزيع السلط في علاقة المركز بالمحيط، وإنما أيضا على مستوى توزيع السلط بين مؤسسات المركز نفسها (السلطة التنفيذية، السلطة التشريعية والسلطة القضائية...)، وفق رؤية شمولية لإصلاح الدولة والمجتمع. إذ لا يمكن تحضير الانتقال نحو ممارسة جهوية منتجة والمغرب لازال لم يحسم في طبيعة ونوعية علاقات مركزه بمحيطه، وما لم يكن هناك مشروع إصلاح مؤسساتي موازٍ للدمقرطة.

وفي هذا الإطار تطرح الحاجة إلى إصلاح دستوري، يعيد ترتيب العلاقات بين السلط، ويراجع تركيبة الغرفة الثانية والصلاحيات المخولة لها و الوظائف التي تضطلع بها، ويقر بالطابع الجهوي للدولة، ويعيد توزيع جدري لمجالات السلطة في الاتجاه الذي يحد من صلاحيات المركز لفائدة المحيط، ويمنح صلاحيات واختصاصات واسعة للجهة لتدبير شؤونها.

كما تطرح الحاجة إلى إصلاحات سياسية وقانونية تهم الجوانب التالية :

- التقسيم الترابي والحاجة إلى تجاوز هاجس المراقبة لصالح استحضار التنمية في كل أبعادها..

- قضية الموارد وما تطرحه من إعادة توزيع على أساس فكرة التضامن، وإعادة تنسيق بين القطاعي والمحلي.

- النظام الانتخابي، في الاتجاه الذي يعطي للجهوية :

  - شرعية ديمقراطية، تقوم على أساس انتخابات مباشرة، حرة ونزيهة

  - هوية سياسية، قائمة على أساس التنافس بين البرامج والاختيارات.

  - نخب محلية، اقتصادية وسياسية واجتماعية، صالحة ومؤهلة، نزيهة ومواطنة وذات مصداقية وتحظى بالاحترام والثقة.

- من الضروري إعادة الاعتبار للعمل السياسي الديمقراطي بما يضمن تأطير وتعبئة المواطنين، حتى يساهم في تعزيز الانتماء إلى الوطن، ونشر قيم المواطنة وحقوق الإنسان، والصالح العام.

- مراجعة النصوص القانونية ذات العلاقة بالتدبير المحلي :

- الميثاق الجماعي
- قانون الأحزاب
- النصوص المتعلقة بعدم التركيز (اختصاصات العمال ...)
- التقطيع الترابي للمملكة.

- وحدة الدولة وتعدد الجهات : أن تعزز الجهوية وحدة الدولة، وان تكون مقوما جديدا من مقومات صهر اللحمة الوطنية وصيرورة لمزيد من تعضيد الاندماج الوطني، لا أن تكون مسلسلا لتفكيكها، أو عنصرا لتشتيت الوحدة الوطنية.

- أهمية المشاركة النسائية : أن تكون مناسبة لإعادة طرح قضية المساواة بين النساء والرجال، ليس فقط على مستوى المهام والبرامج الجديدة التي ستنبثق عن الجهوية، وإنما أيضا على مستوى المساواة الاقتصادية والاجتماعية...

- المشاركة الجمعوية : أن تضمن مبدأ مشاركة الجمعيات من خلال إبداء الرأي في السياسات والبرامج الجهوية والمساهمة في تتبع تنفيذها وتقييمها. وفي هذا الإطار، تطرح أهمية توسيع مجال إشراك الجمعيات في تحضير المخططات التنموية، الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية للجهات، وتصاميم التهيئة الجهوية.

3 ـ المقاربات :

إن الجهوية، في تصورنا، مشروعا سياسيا بالدرجة الأولى، علاوة على كونه مشروعا تنمويا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا. ولذلك، فإن النظام الجهوي المأمول،

يجب أن يتسم بالاستقلالية عن المركز من حيث القرار ومجال التسيير والتدبير في جميع المجالات، باستثناء ما يدخل في مظاهر السيادة المكفولة للسلطة المركزية : السياسة الخارجية، الأمن والدفاع الوطني والسياسة النقدية، والقضاء، والموارد المعدنية والمائية.

وانطلاقا من ذلك، فإن منظورنا للجهوية يتأسس على ضرورة اعتماد المقاربات التالية :

- المقاربة الديمقراطية، عبر مشاركة حقيقية للمواطنين والمواطنات في تدبير الشأن الجهوي، من خلال انتخابات مباشرة حرة ونزيه، تفرز مجالس جهوية تمارس صلاحيات حقيقية في المجالات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والترابية.. وفي إقرار السياسات العامة للجهة.

- المقاربة الحقوقية، من خلال التنصيص على سمو المواثيق الدولية لحقوق الإنسان على القوانين الداخلية، وإقرار المساواة في الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، ومنع كافة أشكال التمييز، وإعادة الاعتبار للغة الأمازيغية، والالتفات إلى كل ما هو متنور في الموروث الحضاري المحلي.

- مقاربة اقتصادية، تقوم على أساس التضامن بين الجهات، وتقر بصلاحيات واختصاص الأجهزة الجهوية لإنشاء علاقات اقتصادية مع الخارج، وتضمن الأمن الغذائي، والعدالة الاجتماعية، عبر مراعاة الموارد الاقتصادية، وكمية ونوع الثروة المتوفرة لكل مجال جغرافي، وتوفر إمكانية العمل على تأهيل الموارد المالية العامة للجهة، وتخصيصها للتنمية المحلية والرفع من وثيرة الدينامية لاقتصادية ومن قدرات البنية التحتية المحلية (الطرق ، المؤسسات التعليمية ، المؤسسات الصحية، مجال التواصل والاتصال ، القطاع الفلاحي، القطاع الصناعي، القطاع التجاري،.....الخ)، وتبعا لذلك فإن المنطقة المكتسبة للنظام الجهوي المأمول تعتبر وحدة مالية ، لها ميزانية مالية خاصة مستقلة..

- المقاربة التشاركية، عبر خلق آليات تمكن الفاعل الجمعوي من المساهمة في قضايا الشأن المحلي، والتعبير عن آرائه وضمان أخذها بعين الاعتبار خلال

وضع التصاميم والمخططات والبرامج التي تهم الجهة.

- مقاربة النوع : من خلال وضع الميكانزمات التي تمكن من تحليل وتقديم المعطيات اللازمة لتحديد السياسات العامة الجهوية وتخطيطها ووضع الإمكانات المادية الضرورية وتتبع آثارها بشكل يمكن صناع القرار من الوقوف عند الاختلالات في الأدوار والفوارق بين النساء والرجال واتخاذ التدابير اللازمة للحد منها.

4 ـ مرتكزات التقطيع الجهوي

لقد ظل التقطيع الترابي للجهات مثار نقاش خلال مختلف تجارب اللامركزية التي عرفتها بلادنا في السابق. وفي كل هذه التجارب كان هذا النقاش ينصب على المتغيرات الجغرافية والتاريخية والسياسية والاقتصادية. ولكن في الواقع العملي فإن التقطيع الجهوي الذي اعتمد قد ارتبط،، وبشكل ضيق، بالاختصاصات الممنوحة للجهات، وبهاجس التحكم الأمني للإدارة الترابية في تدبير المجال الجهوي دون مراعاة للبعد التنموي.

ولم تأخذ الخريطة الجهوية بعين الاعتبار الحركية الاقتصادية والبشرية والديناميات الفاعلة والمهيكلة للتراب الجهوي. وقد أدى ذلك إلى خلق جهات إما معزولة عن مجالاتها الحيوية، أو لا تستجيب لأي منطق ترابي ولا تتوفر فيها الشروط الدنيا لإقامة بنية جهوية متكاملة تصبح إطارا لتعبئة الفاعلين و الموارد و المشاريع.

إن تجاوز هذا الواقع يفرض نفسه، حيث تطرح الحاجة إلى منظور جديد يجعل من الجهة رافعة للتنمية المستدامة، كما هو الأمر في مختلف التجارب الجهوية الناجحة، ويؤدي إلى الابتعاد عن هواجس المراقبة وصنع الخرائط الانتخابية.

ولذلك، فإننا نرى أن التقسيم الجهوي يجب أن يستحضر العناصر التالية :

ـ المعطيات الجغرافية والبشرية والمؤهلات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مع مراعاة التكامل بين الأقاليم المكونة لكل جهة، فضلا عن التوزيع المتوازن في

الثروات والموارد بين الجهات.

- بناء الجهة على أساس وظيفي يستطيع من خلاله كل مجال وظيفي أداء دوره لفائدة الساكنة من جميع النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وعلى أساس محور حضري لتقوية الأقطاب الاقتصادية الموجودة، وخلق أقطاب جديدة، والأخذ بعين الاعتبار تجانس بعض المناطق من الناحية المجالية والثقافية.

- أن يأخذ النظام الجهوي المأمول بعين الاعتبار، أولا، المعطى التاريخي والثقافي المشترك بين كل جهة على حدة، وثانيا المعطى الاقتصادي الذي سوف يوفر للجهة ما يكفي من الموارد، وثالثا المعطى اللغوي.

- أهمية خلق الجهات حول مدن كبرى (des métropoles) تنمو وتتطور وتتوسع في محيط يجب أن يكون بدوره مجهزا من حيث الطرق والطرق السريعة والسيارة، والسكك.. لتتواصل مكوناتها مع مركز الجهة وفي ما بينها، إلى جانب التجهيزات الاجتماعية (التعليم والصحة...)، لأن من شأن ذلك أن يطلق دينامية اقتصادية ومالية في السوق الجهوية، ويشجع قيام نسيج مقاولاتي محلي وجهوي قادرا على امتصاص البطالة وخلق تقاليد للأعمال في مناطق لا تزال فيها هذه التقاليد جنينية أو قائمة على الريع الاقتصادي.

- أن يراعي الانتظارات المعبر عنها في بعض المناطق ذات الوضع الخاص، والمقصود هنا منطقة الصحراء. فإذا كانت الجهوية كما نتصورها هي تعبير عن حاجة مجتمعية اقتضتها حتمية التطور الديمقراطي في بلادنا، وليس فقط كطرح فرضته حتمية البحث عن حل سياسي لقضية الصحراء، فإنها يمكن تكون مقدمة للبحث عن حلول لهذه القضية. ولذلك، فإن الآخذ بعين الاعتبار الخصوصية التي تطرحها هذه المنطقة يبقى مسألة ذات أهمية.

- أن ينتبه إلى التفاوتات الموجودة بين المدن والقرى، وضعف الموارد الطبيعية بالنسبة لبعض المناطق.

- أن يؤدي إلى تجاوز الهويات التقليدية التي لا تزال تعبر عن نفسها، في اتجاه

خلق هويات جديدة قائمة على أسس حداثية وديمقراطية.

- أن يصبح موضوع التقسيم الجهوي من المجالات التي يحق فيها التشريع بقانون، أي من صلاحيات البرلمان بالنظر لبعدها الاستراتيجي .

5 - بعد الهوية في المشروع الجهوي

يظل التنوع اللغوي من السمات الأساسية المميزة لمجتمعنا بكل ما يعنيه ذلك من رصيد حضاري وثقافي. وهذا الواقع يفرض ضرورة الانتباه إلى المطالب المعبر عنها، بخصوص إعادة الاعتبار للغة الأمازيغية، في كل الجهات التي يوجد بها متكلمون بها. إلا أن ذلك لا يعني بالنسبة إلينا أن النظام الجهوي يجب أن يقوم على أساس العامل اللساني. فهذا البعد لم يسبق أن كان في مختلف التجارب الدولية معيارا أو منطلقا وحيدا لتحديد المناطق الممكن أن تنتظم في إطار الجهوية.

إن تصورنا كجمعيات لمسألة الهوية في المشروع الجهوي ينطلق من أن التعاطي معها يجب أن يقوم على أساس ما يلي :

- إن التعديل الدستوري الذي سيصبح ضروريا مع تحقيق سياسة الجهوية، يجب أن ينص على أن اللغة الأمازيغية لغة رسمية إلى جانب اللغة العربية.

- الأخذ بعين الاعتبار الخصائص الثقافية والحضارية و اللغوية بما يضمن الحفاظ على اللغة والثقافة الأم للمناطق وذلك عبر تكريس التعدد اللغوي و الثقافي للمغرب.

- التصالح مع التاريخ والمجال وإعادة الاعتبار للتاريخ المحلي وإدراجه في المقررات المدرسية والحفاظ على التراث المادي وغير المادي للجهات.

- إحداث مؤسسات جهوية ثقافية : متاحف، مكتبات، معاهد الفنون، معاهد التصميم و الهندسة.

6 ـ مركزية النوع الاجتماعي

لازال المجتمع المغربي يعرف تفاوتات كبيرة بين مختلف مكوناته، سواء في ما يتعلق بالولوج إلى مواقع القرار أو الاستفادة العادلة من ثروات التنمية الاقتصادية والثقافية.

وتظل المرأة الأكثر عرضة لهذه التفاوتات. فرغم أن ضمان المساواة بين الجنسين يعتبر شرطا أساسيا لتحقيق التنمية بكل أبعادها السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية، فإن هذا الهدف لا يزال يصطدم في الوقت الراهن بعدد من العراقيل، السياسية، القانونية، الاقتصادية والثقافية..

لذا نعتبر في النسيج الجمعوي أن مشروع الجهوية يشكل مناسبة لمأسسة مبدأ تكافؤ الفرص بين الرجال والنساء والمشاركة على قدم المساواة في تدبير الشأن المحلي واتخاذ التدابير اللازمة التي من شأنها الحد من هذه الفوارق وذلك في السياسات العامة الجهوية وتتبع أثارها على جميع مكونات المجتمع.

وفي هذا الصدد فإننا نرى أن هذه المسألة يمكن أن تطرح على مستويين :

الأول، يتعلق بدسترة المساواة الاقتصادية والاجتماعية بين المرأة والرجل. والثاني، يتعلق بالموقع الذي يجب أن يكون للمرأة في السلط الجديدة التي ستنبثق عن الجهوية .

وإذا كان المستوى الأول يفرض أن تكون المساواة في الحقوق الاقتصادية والاجتماعية من بين المقتضيات التي يجب إدخالها في الدستور المعدل، فإن المستوى الثاني يتطلب وضع الصيغ المناسبة، من جهة، لضمان تمثيلية للنساء ضمن المنتخبين الجهويين على أساس المساواة مع الرجل، ومن جهة ثانية، لضمان حقوقهن في السياسات والأنشطة والبرامج التي تضعها أجهزة الجهات.

7 ـ الحاجة إلى إشراك الحركة الجمعوية

أصبحت الجمعيات مكونا أساسيا من مكونات النسيج الاجتماعي المغربي، وأضحى لها دورا أساسيا في مسلسل التنمية الديمقراطية، ومن هنا الأهمية التي يكتسيها التفكير في البحث عن الصيغ والآليات الممكنة لمشاركة الجمعيات في هذا المشروع.

وقد كانت فكرة إشراك الجمعيات في قضايا الشأن المحلي حاضرة في النقاشات التي صاحبت التجارب السابقة للامركزية، وإذا كانت تلك النقاشات قد أدت إلى اعتماد بعض الصيغ في هذا المجال، فإنها ظلت إما صيغا عامة وغير دقيقة أو لا يتم تفعيلها على أرض الواقع.

ولذلك يطرح هذا النقاش الجاري اليوم حول الجهوية أهمية استحضار هذه المسألة من جديد. وفي هذا الإطار نرى أن المشروع الجهوي المنتظر يجب أن يروم تحقيق الأهداف التالية :

ـ تصحيح الفهم السائد لطبيعة العلاقة بين المنتخبين والمجتمع المدني، بحيث لا يجب أن يتم النظر للديمقراطية التشاركية كبديل عن الديمقراطية التمثيلية، بل كقيمة مضافة ومكملة لها.

ـ استلهام التراكمات التي حصلت في مجال الديمقراطية التشاركية في عدد من التجارب الدولية. وتطرح هنا بصفة خاصة الحاجة إلى الاستفادة من نموذج الميزانية التشاركية التي يتعزز الاعتماد عليها في تجارب رائدة في العالم .

ـ اعتماد مبدأ مشاركة الجمعيات في قضايا الشأن المحلي والجهوي، إن على مستوى تحديد الاختيارات، أو على مستوى المتابعة والتقويم والمراقبة، وبالتالي تجاوز الوظيفية الاستشارية المعترف بها للجمعيات في بعض أشكال التدبير الجماعي. والانتباه إلى بعض الإمكانيات التي تتيحها التجارب الدولية في هذا المجال.

- توسيع دائرة مشاركة الجمعيات في مجال إعداد مخططات التنمية الاقتصادية، الثقافية والاجتماعية، مع الأخذ بعين الاعتبار تنوع مجالات اشتغال الجمعيات (جمعيات حقوق الإنسان، الجمعيات النسائية، جمعيات الأحياء، جمعيات الفئات ذات الوضع الخاص...)، والمساواة بين الجنسين. فضلا عن تقوية حضور الجمعيات في تدبير وتحديد المشاريع.

- اعتماد آليات للتواصل مع الجمعيات عبر وضع خلايا للاستقبال والإعلام على المستوى المحلي والجهوي...

- وضع إطار مرجعي وأشكال للشراكة تأخذ بعين الاعتبار مبدأ التعاون بين الجمعيات والمجالس الجهوية.

* المذكرة التي سلمت إلى اللجنة الاستشارية لاعداد مشروع الجهوية.

* المذكرة صدرت في أعقاب الندوة الوطنية التي نظمت بهرهورة أيام 3-4 أبريل 2010

الفضاء الجمعوي
55، زنقة ملوية، الشقة 1، أكدال، الرباط
الهاتف : 41 43 77 37 05 / الفاكس : 83 41 77 37 05
البريد الإلكتروني : contact@espace-associatif.ma
الموقع الإلكتروني : www.espace-associatif.ma